



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

## دور الاستقرار المالي في تطوير القطاع المصرفي

بحث تخرج

مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل  
شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

من قبل

صفا جاسم سعيد

لينه خالد فخر الدين

باشراف

الدكتورة زهراء احمد النعيمي

استاذ مساعد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ  
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ).

سورة المجادلة آية (١١) .

## الاهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛  
فلقد كان له الفضل الأَوَّل في بلوغي التعليم العالي  
(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.  
إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،  
وراعتني حتى صرت كبيراً  
(أمي الغالية)، طَيَّب الله ثراها.  
إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.  
إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي  
أُهدي إليكم بحثي في دور الاستقرار المالي في تطوير القطاع المصرفي

## شكر وتقدير

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللنا بانجاز هذا البحث،  
نحمد الله عز وجل على النعمة التي من بها علينا فهو  
العلي القدير، كما لا يسعنا الا ان نخص باسمى عبارات  
الشكر والتقدير لعميد كلية الادارة والاقتصاد الاستاذ  
الدكتور (ثائر احمد سعدون) لكل جهد بذله من اجل  
الطلبة و للدكتورة (زهراء احمد النعيمي) لما قدمته لنا  
من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث فلولا  
الله ثم جهودها لما أحسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث  
والوصول الى ما وصلنا اليه فلها منا كل الشكر  
والتقدير.

الصفحة	قائمة المحتويات	التسلسل
أ	القران الكريم (سورة المجادلة)	1
ب	الاهداء	2
ت	شكر وتقدير	3
1	المقدمة	4
2	منهجية البحث	5
3	المبحث الاول (تطور الاستقرار المالي)	6
5-3	مفهوم الاستقرار المالي	7
5	اهمية الاستقرار المالي	8
6	اهداف الاستقرار المالي	9
7	المزايا التي يحققها الاستقرار المالي	10
8-7	المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي	11
9-8	سادسا:- الفوائد الرئيسية للاستقرار المالي	12
9	سابعا:- ما هو دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي	13
11-10	ثامنا:- مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي	14
11	تاسعا:- علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار الاقتصادي والنقدي	15
12	عاشرا:- مظاهر عدم الاستقرار المالي	16
13	الحادي عشر:- اجراءات الحفاظ على الاستقرار المالي	17
14	المبحث الثاني / تطور نظم البنية التحتية للقطاع المصرفي	18
14	اولا:- مفهوم البنية التحتية	19
15	ثانيا:- خصائص البنية التحتية	20
15	ثالثا:- مفهوم القطاع المصرفي	21
17-16	رابعا:- التطور التاريخي للجهاز المصرفي في العراق	22
18	المبحث الثالث / السلامة المالية	23
18	اولا:- مفهوم السلامة المالية	24
21-19	ثانيا:- مؤشرات السلامة المالية	25
21	ثالثا:- أهمية السلامة المالية	26
22	المبحث الرابع/ تداعيات التقنيات الحديثة "العملات المشفرة" على الاستقرار المالي	27
23-22	اولا:- مفهوم ونشأة العملات المشفرة	28

23-24	ثانياً:- انواع العملات المشفرة	29
25-24	ثالثاً:- مستخدمو العملات المشفرة	30
25	رابعاً:- موقف السلطات المالية من استخدام العملات المشفرة	31
25	خامساً:- غسل الاموال وتمويل الارهاب باستخدام العملات المشفرة	32
26	سادساً:- اثار استعمال العملة المشفرة على الاستقرار المالي	33
26	سابعاً:- الاصول المشفرة	34
27	المبحث الخامس (تطور السلامة المالية في الدول العربية)	35
31-27	اولاً:- مؤشرات السلامة المالية	36
31	ثانياً:- دور العملات الافتراضية في تطوير النظام المالي	37
32-31	ثالثاً:- مبدلو العملات المشفرة و منصات التداول	38
33	الاستنتاجات والتوصيات	39
36-34	قائمة المصادر	40

الصفحة	قائمة الجداول	التسلسل
20	الجدول (١) :- مؤشرات السلامة المالية	1
32	الجدول (٢):- بعض العملات الافتراضية المشفرة	2

الصفحة	قائمة الاشكال	التسلسل
8	الشكل (١): العوامل المؤثرة في اداء النظام المالي	1
12	الشكل (٢): العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي	2
13	الشكل (٣):- اجراءات تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه	3
22	الشكل (٤):- مكان العملات في عالم الادوات النقدية	4
27	شكل (٥):- تطور متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).	5
28	شكل (٦):- نسبة التسهيلات غير العاملة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل افرادي للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) %.	6

29	شكل (٧):- تطور نسبة تغطية مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).	7
29	شكل (٨):- تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).	8
30	شكل (٩):- تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل افرادي خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).	9
31	شكل (١٠):- معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).	10

## المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي اختلالات وأزمات مالية في مختلف اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة او ناشئة حتى الاقتصاديات المفتوحة نسبيا لم تسلم، وأبرزت الازمة المالية سنة ٢٠٠٨، ضعف سياسات الاقتصاد الكلي، واخفاق تنظيمات السوق التي ساهمت في تراكم المخاطر النظامية، وكشفت هذه الازمة بان العالم اصبح مرتبطا بسلسلة من الازمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة او ناشئة حتى الدول النامية، خصوصا مع الاندماج المتزايد للأسواق وتطور تكنولوجيا المعلومات التي عجلت بانتقال الصدمات وقت حدوثها، واصبح من الصعب تحديد مدى انتقالها ومتى تتوقف اثارها.

وكنتيجة للعولمة اصبحت الاقتصاديات المتقدمة والناشئة حتى النامية اكثر عرضة للصدمات الخارجية، اذ أوجد تزايد انفتاحها أمام التدفقات التجارية والمالية قنوات اوسع لانتقال تداعيات الصدمات عبر البلدان.

الا ان تكرار الازمات في مختلف الاقتصاديات، كانت بمثابة انذار الى تولى المزيد من الاهتمام بالاستقرار المالي كهدف اخر للبنوك المركزية، ومن ثم بدأ الاستقرار المالي يكتسب أهمية متزايدة ضمن اهداف البنوك المركزية .

ققد ظهر مفهوم الاستقرار المالي على الساحة الاقتصادية الدولية وسط الأزمات المالية المتلاحقة محليا ودوليا، فالاستقرار المالي هو النظام الذي يكون فيه النظام المالي قادرا بكافة مؤسساته على الاستمرار في وظائفه الأساسية من جذب المدخرات ومنح القروض وتسوية المدفوعات بكل فعالية، لاسيما في أوقات الأزمات المالية الناجمة عن النظام المالي أو المتولدة من القطاع الحقيقي. و إن الحفاظ على الاستقرار المالي هو احد النوايا الأولية للبنوك المركزية التي تهدف بشكل عام للحفاظ على سلامة وصحة المؤسسات المالية ومتانة البنية التحتية المالية.

وأصبح امر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال واعمال واجتماعات الجهات المعنية من افراد ومؤسسات على المستوى العالمي. فلا يكاد يخلو اجتماع الا ويضع ضمن برنامج اعماله الحديث عن الامر والحث على ضرورة تكاتف الجهود ، كما لا يكاد يخلو مصرف الا وبه وحدة خاصة ينصب عملها الاستقرار المالي باصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبيهات.

وسوف نتحدث في هذا البحث عن دور الاستقرار المالي في تطوير القطاع المصرفي من خلال فصلين فصل الاول الجانب النظري يتكون من اربعة مباحث يتكلم المبحث الاول عن تطور الاستقرار المالي ، المبحث الثاني عن تطور البنية التحتية للقطاع المصرفي ،المبحث الثالث عن مؤشرات السلامة المالية و المبحث الرابع عن تداعيات التقنيات الحديثة "العملات المشفرة" على الاستقرار المالي والفصل الثاني هو الجانب العملي .



## مشكلة البحث

إن شدة الأزمة المالية العالمية التي شهدناها طيلة العامين الماضيين ترتبط بمصدر أساسي لعدم الاستقرار في النظام المصرفي، وهو المصدر الذي يتعين علينا أن نسعى إلى إزالته من الوجود. ولكي نتمكن من تحقيق هذه الغاية فلا بد وأن نسعى إلى تطوير دور الاستقرار المالي في تطوير القطاع المصرفي.

## اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الوضع الراهن للاستقرار المالي، والجهود المبذولة لتطوير الاستقرار المالي ودوره في تطوير القطاع المصرفي وتأثيره في كل من السلامة المالية و العملات المشفرة .

## فرضية البحث

- ان للاستقرار المالي علاقة بتطوير القطاع المصرفي
- ان للاستقرار المالي علاقة بالتقنيات الحديثة ( العملات المشفرة)

## اهداف البحث

- بيان مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وأهدافه
- بيان تطور البنى التحتية للقطاع المصرفي
- بيان مؤشرات السلامة المالية ، وأهميتها
- بيان تداعيات العملات المشفرة على الاستقرار المالي

## منهج البحث

المنهج وصفي تاريخي نجد الوصفي عند استعراض طبيعة الاستقرار المالي وأهميته في السياسة النقدية وبالنسبة للبنوك المركزية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي .

## المبحث الاول (تطور الاستقرار المالي)

اولا :- مفهوم الاستقرار المالي

ظهر المفهوم على الساحة الاقتصادية الدولية وسط الأزمات المالية المتلاحقة محليا ودوليا، فالاستقرار المالي هو النظام الذي يكون فيه النظام المالي قادرا بكافة مؤسساته على الاستمرار في وظائفه الأساسية من جذب المدخرات ومنح القروض وتسوية المدفوعات بكل فعالية، لاسيما في أوقات الأزمات المالية الناجمة عن النظام المالي أو المتولدة من القطاع الحقيقي (موسى وآخرون، ٢٠١٩، ٣٥٠).

إن الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات فالنظام المالي يكون مستقرا إذا ما اتسم بإمكانيات معينة كالكفاءة في تسيير الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق مع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض. الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على جمع الموارد المالية وتوزيعها بطريقة فعالة كما يكون هذا النظام قادرا على مقاومة الصدمات دون أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الحقيقي (بن دايدة وسفاري، ٢٠٢٠، ٧٩٦).

ولقد ساهمت التطورات الكبيرة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي في مجال صناعة الخدمات المالية وعولمة الأسواق المالية في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وزيادة حجم المخاطر على القطاع المالي، لذلك أصبح تحقيق الاستقرار المالي من أهم التحديات التي تواجه الجهات ذات الصلة على المستويين المحلي والدولي. إذ يؤدي النظام المالي المستقر إلى رفع كفاءة الوساطة المالية ويقوم بتوجيه وتوظيف الموارد بصورة سليمة، ولذلك فإن حالة عدم الاستقرار المالي تعد عملية مكلفة قد تؤدي إلى ظهور الأزمات المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة العبء المالي، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك زادت ضرورة تحقيق الاستقرار المالي ومدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة من خلال استمراره في ضمان توزيع موارده المالية بفعالية وتحقيق أهدافه الاقتصادية حتى في أوقات الأزمات (الجبوري، ٢٠٢٠، ٣١).

وعرف عدم الاستقرار المالي : هو وضع أو حالة تباين غير طبيعي بين الأسعار الفعلية والأسعار العادلة للأصول المالية والحقيقية، بالإضافة إلى تشوه كبير في أداء السوق المالي وقلة توافر الائتمان محليا وربما دوليا، وانحراف كبير في الإنفاق الكلي عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج (مصطفى وعبد المجيد، ٢٠١٦، ٧).

ويعرف أيضا بأنه الانحرافات التي تحدث من خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة. وفي توضيح آخر لحالة عدم الاستقرار المالي هي عبارة عن المخاطر المعنوية التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الأموال والاختيار غير الجيد

للاستثمار والتركيز على توجيه الموازنة من خلال موقع القيمة الصافية للمقترضين . ويكون النظام في حالة من الاستقرار حينما يكون قادرا على تسهيل الأداء الاقتصادي وتشنت الاختلالات المالية (عدم التوازن المالي) التي تظهر داخليا أو نتيجة لأحداث هامة سلبية وغير متوقعة (السبعوي وآخرون، ٢٠١٢، ٦٩).

و تشمل التعريفات الاوسع للاستقرار المالي الاداء السلس لمجموعة معقدة من العلاقات بين الاسواق المالية والبنى التحتية والمؤسسات العاملة مع الاطار القانوني والمالي والمحاسبي المحدد، هذه التعريفات اكثر تجريدية ولكنها اكثر شمولا للبعد الاقتصادي الكلي للاستقرار المالي والتفاعلات بين القطاعين المالي والحقيقي، من هذا المنظور يمكن تعريف الاستقرار المالي بانه "حالة يكون فيها النظام المالي الذي يتالف من الوسطاء الماليين والاسواق والبنية التحتية للسوق قادرا على تحمل الصدمات وكشف الاختلالات المالية ، وبالتالي التخفيف من احتمال حدوث خلل في عملية الوساطة المالية التي هي شديدة بما يكفي لضعاف المدخرات وفرص الاستثمار المربحة بشكل كبير (زينب، سمر، ٢٠٢١، ١١٧) .

ويعرف ايضا بانه حالة التوازن التي تمكن النظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الاساسية والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة، والقدرة على الاستمرار في اداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات او الأزمات او الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة (مليك، عبد الغاني، ٢٠١٨، ٥) .

و بالمعنى الواسع يمكن النظر الى الاستقرار المالي من حيث الحفاظ على الثقة في النظام المالي ، ويمكن أن تاتي التهديدات لهذا الاستقرار من أي نوع من الصدمات التي من الممكن أن تنتشر بفعل العدوى ، حيث تصبح السيولة ودفع الالتزامات في موضع شك، وقد تشمل اعراض عدم الاستقرار المالي تقلبات غير متوقعة في الاسعار ، ومنع ذلك من الحدوث يمثل التحدي الحقيقي (مبارك، لحيلج، ٢٠١٨، ٢٥٠) .

عززت لجنة المالية العامة الوعي بالاستقرار المالي والحاجة إلى بُعد احترازي كلي للرقابة المالية والتنظيم. ومع ذلك ، لا يوجد تعريف متفق عليه للاستقرار المالي ، لأن الأنظمة المالية معقدة وذات أبعاد ومؤسسات ومنتجات وأسواق متعددة. في الواقع ، ربما يكون وصف عدم الاستقرار المالي أسهل من وصف الاستقرار. يُعرّف موقع البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأنه: " .. حالة يكون فيها النظام المالي - الذي يتكون من الوسطاء الماليين والأسواق والبنى التحتية للسوق - قادراً على تحمل الصدمات ، مما يقلل من احتمالية حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية شديدة بما يكفي لإضعاف تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار المربحة بشكل كبير " ( J.Morgan & Pontines , 2014, 3) .

وفقا للدراسات التي تناولت الاستقرار المالي والقضايا المتعلقة به فإنه أصبح الإهتمام بالأسئلة المتعلقة بكيفية الحفاظ على الإستقرار المالي واضحا وخاصة في العقود الأخيرة والتي نالت أهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات في كل انحاء العالم والسبب

وراء تزايد القلق بشأن قضايا الإستقرار المالي مصدرها العواقب الوخيمة الناجمة عن الازمات المالية التي حصلت مؤخرا في شرق آسيا في أواخر عام ١٩٩٠م والازمة المالية العالمية في سنة ٢٠٠٨م واخيرا الازمة المالية في منطقة اليورو والمتعلقة بالديون السيادية. ويجد المتتبع للأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨م والتي عصفت بالمصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية انها ولدت الأزمة المالية العالمية نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في امريكا هي أكبر مصدر للإقراض والإقتراض، إذ بدأت الازمة بالرهون العقارية الأقل جودة، حيث كانت لها تداعيات كارثية على الإقتصاد العالمي بشقبة الحقيقي والنقدي وخاصة على الإستقرار المالي للمصارف، حيث توجد أربعة أنواع من مخاطر المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي للمصارف هي خطر الائتمان، وخطر السوق، والمخاطر التشغيلية وخطر السيولة (محمد، و إلياس، ٢٠٢٠، ٢٣٠).

## ثانيا:- أهمية الاستقرار المالي

إن الحفاظ على الاستقرار المالي هو احد النوايا الأولية للبنوك المركزية التي تهدف بشكل عام للحفاظ على سلامة وصحة المؤسسات المالية ومتانة البنية التحتية المالية. وتكمن أهمية الاستقرار المالي في ما يلي:- (الطائي، ٢٠١٧، ٤٩)

١ - عدم الاستقرار اثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وهذا أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية (الانكماش) بما يتسبب بمشكلة جديدة وهي ارتفاع معدلات البطالة.

٢ - إن كثير من البنوك في العالم تعرضت إلى خسائر عديدة من جراء الأزمة وخاصة في آسيا وأوربا أدت هذه الخسائر إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض وتراجعت معدلات الاستثمار بسبب تراجع معدلات تقديم الائتمان ولكي يتم معالجة هذه الظاهرة قامت البنوك المركزية بضخ المزيد من الأموال في أسواق الأموال لتقليل حدة الأزمة.

٣ - تراجع السيولة بسبب الأزمة الأمر الذي أدى إلى إغلاق عدد من البنوك في العالم حوالي (٢٥) بنك لأكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها وذلك نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية التي كانت مضمونة بقروض عقارية منذ ٢٠٠٧.

٤ - قامت الشركات الاوربية باطلاق العديد من التحذيرات خوفا من التأثر بالازمة المالية الامريكية، حيث توسعت تأثير الازمة الى قطاعات كثيرة منها صناعة السيارات والصناعة الدوائية وصناعة البناء.

٥ - تأثير الأسواق الصيني بالأزمة المالية بشكل واضح وذلك لكون الصين تصدر حوالي ٢١% من صادراتها للولايات المتحدة.

٦ - تأثير الاقتصاد الهندي والاسواق الهندية بالزمة المالية والتي ادت الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى الى انخفاض حاد في الطلب على الصادرات الهندية .

٧ - شهد الاقتصاد الياباني تراجعاً في النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار في أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى الصفر% أيضاً تراجعت مبيعات اليابان المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار بسبب الأثار السلبية للامزمات المالية التي عصفت بالعالم ، لذلك اصبح امر تحقيق الاستقرار المالي يحتل المركز الاول اي مركز الصدارة التي تشغل بال الاقتصاديين سواء كانوا على مستوى الافراد او على مستوى الشركات وكذلك على المستوى المحلي والمستوى العالمي، واصبح كل بنك مركزي ينصب اهتمامه وعمله على الاستقرار المالي باصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبيهات.

٨ - نتائج الاضطرابات المالية كوارث على جميع الأصعدة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) وممتدة لسنوات بعد حدوثها (مليكة، عبد الغاني، ٢٠١٨، ٨).

### ثالثاً:- أهداف الاستقرار المالي

هناك اهداف عديدة للاستقرار المالي وهيا كما يلي:- (الجبوري، ٢٠٢٠، ٣٣)

١ - تشجيع اعتماد سياسات وقائية واخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار الى نظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من امكانية انتقال اثار الصدمات من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي والعكس.

٢ - تمكين صانعي السياسات ومنتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للموجودات بشقيها العيني والمالي ، أو قد يترتب على دورة الاعمال حدوث تصحيحات ذاتية من شأنها أن تسفر عن انخفاضات مفاجئة وكبيرة في الاسعار ، يترتب عليها حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية ، أو حالات توقف في البنية التحتية المالية .

٣ - الوصول الى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام وتتناسب مؤشرات الاداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وتعمل فيه الاسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها ، وتتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية ، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.

٤ - استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل الافراد والشركات خاصة الفئات المستهدفة بحيث تكون رخيصة ومستدامة ومربحة لمجهزي الخدمات مع شرط عدم وجود تأثير مضاد في الاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك .

٥ - تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الاسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية مما يؤدي الى الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج اطار النظام المالي الرسمي.

٦ - من خلال التوعية والتثقيف المالي واطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية ، فضلا عن ابقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية من خلال تطويرها وتنويعها تضمن الحماية المالية للمستهلك.

#### رابعاً:- المزايا التي يحققها الاستقرار المالي

ان تعريف شيء يعتبر هدف السياسة العامة غاية في الاهمية ، حيث أن تحديد تعريفه يعتبر شرط اساسي من أجل وضع سياسة ملائمة له، من هذا المنطلق تم اقتراح بعض الميزات التي يجب أن تتوفر في بنائنا لتعريف الاستقرار المالي هي:- (ريمة، ٢٠١٣، ١٦)

أ - يجب ان يكون الاستقرار المالي قابل للملاحظة من قبل صناع القرار ، او اولئك المسؤولين عن تحقيق وحفظ هذا الاستقرار ، لمساعدتهم لمعرفة مدى نجاحهم في هذا.

ب - يجب أن يكون الاستقرار المالي خاضع للرقابة ويتأثر بقرارات السلطات العامة ، وان كان العكس فلا يوجد مبرر لكي يكون الاستقرار المالي هدفا لهذه السياسات.

ت - الاستقرار المالي يجب ان يكون له تعريف سياسي واضح.

ج - في تعريفنا للاستقرار المالي، يجب علينا الاعتراف بوجود التدخل ليس فقط من في حالة انهيار مؤسسة مالية، بل ايضا من اجل المؤسسات غير المالية وحتى في حال تعثر الدول السيادية .

#### خامساً:- المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي

وتعود هذه الاسباب الى عوامل كثيرة منها:- (الطائي،٢٠١٧، ٥١)

##### ١ - المخاطر الداخلية :

قد تنشأ هذه المخاطر في اي نوع من انواع عناصر النظام المالي من خلال:-

أ - المؤسسات :- وهي عديدة منها (المخاطر المالية) مثل ، الائتمان، السوق، السيولة، سعر الفائدة، العملة، ومنها (المخاطر التشغيلية) مثل، التي تتضمن جوانب تكنولوجيا المعلومات وضعفها، المخاطر القانونية، مخاطر استراتيجية الاعمال، مخاطر كفاية راس المال، مخاطر السمعة.

ب - مخاطر الاسواق :- منها مخاطر الطرف المقابل، الائتمان، السيولة.

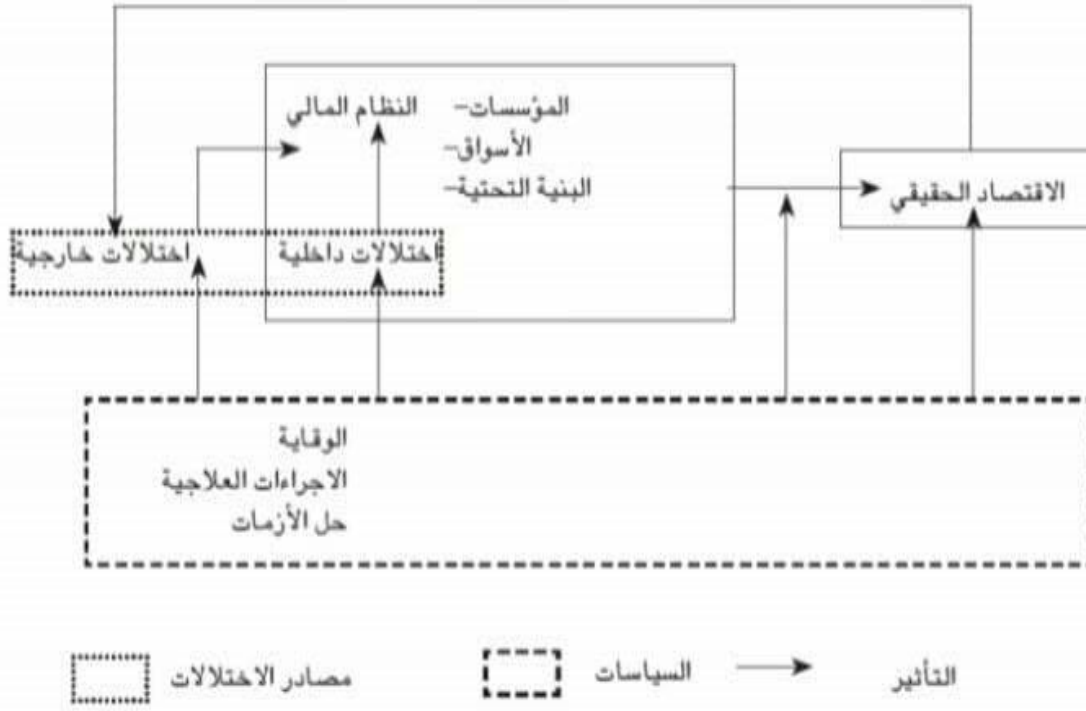
ج - مخاطر على اساس البنية التحتية :- منها مخاطر نظم المقاصة والدفع والتسوية، مواطن الهشاشة في البنية التحتية منها القانونية والتنظيمية والمحاسبية والرقابية، انهيار الثقة المؤدي الى موجات السحب.

## ٢ - المخاطر الخارجية :

ان المشاكل الخارجية لاتحدث داخل النظام المالي، فالاستقرار المالي يتسم بالحساسية من جراء الازمات الخارجية، نتيجة الاضطرابات الاقتصادية الكلية التي تتمثل بالكوارث الطبيعية او التغيرات في الميزان التجاري او تقلبات اسعار النفط او توقف بلد مجاور عن سداد دين سيادي وكذلك الابتكارات والاختراعات ، وكل تلك العوامل تؤدي الى ضعف السوق وخلق اختلالات في النظام المالي . او الاحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي مثل انهيار شركة كبرى التي تؤثر على ثقة السوق واضعافه وبالتالي يتأثر النظام المالي بأكمله.

ويمكن ان نبين اهم العوامل المؤثرة في اداء النظام المالي من خلال الشكل :-

الشكل (١): العوامل المؤثرة في اداء النظام المالي



المصدر:- ( السبعوي، مشتاق محمود و احمد، سلام انور و سليمان، يالجين فاتح، ٢٠١٢، "الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي"، بحث منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كركوك، العراق، مجلد ٢ ، عدد ٢.)

سادسا:- الفوائد الرئيسية للاستقرار المالي (Financial Stability Board,2017,13)

١ - الامركزية والتنوع :- اللامركزية والتنوع في النظام المالي يمكن أن يخفف من آثار الصدمات المالية في بعض الاحيان . ومن غير المرجح أن يؤدي فشل مؤسسة واحدة إلى إغلاق السوق حيث سيكون هناك مؤسسات أخرى من مقدمي الخدمات المالية .

٢ - الكفاءة :- الكفاءة في العمليات ، بما في ذلك من خلال الحوافز الناتجة عن المنافسة ، اذ تدعم نماذج الأعمال المستقرة للمؤسسات المالية وتساهم في مكاسب الكفاءة الإجمالية في النظام المالي والاقتصاد الحقيقي.

٣ - الشفافية :- تقلل الشفافية من عدم تناسق المعلومات وتمكن من تقييم المخاطر بدقة أكبر وتسعيها بشكل أفضل . ويمكن أن تعزز أيضاً إنشاء أدوات مالية مع التعرض لمخاطر محددة ، واستكمال الأسواق وتحسين قدرة المشاركين في السوق على إدارة المخاطر .

٤ - الوصول الى الخدمات المالية وملاءمتها :- يؤثر الوصول إلى الخدمات المالية وملاءمتها على الإدماج المالي للأسر والشركات ، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا مهم لدعم النمو الاقتصادي المستدام وتوفير التنوع في التعرض لمخاطر الاستثمار.

### سابعاً:- ما هو دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

نشأة البنوك المركزية في المرحلة اللاحقة لنشوء البنوك التجارية، والبنك المركزي في واقع الحال يكون ناشئاً عن تطور احدى البنوك التجارية، زمن ثم أضيف الى عملة احتكار اصدار أوراق البنكنوت والقيام باعمال بنكية للحكومة مما جعله يأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقية البنوك التجارية ، في واقع الحال ان السبب الرئيسي في نشأة البنوك المركزية هو مبالغة البنوك التجارية في الاصدار النقدي مما جعل اقتصاديات الدول تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، وحتى تتمكن من التحكم في التضخم كان لا بد من حصر وظيفة الاصدار في بنك وحيد، ويعد بنك السويد وبنك انجلترا اول بنكين مركزيين تم انشاؤهما في العالم، حيث تم انشاء بنك السويد سنة ١٦٦٨، كان يطلق عليه ستوكهولم بيانكو، وفي سنة ١٦٩٤ كانت البداية لبنك انجلترا المركزي والذي يعتبره الباحثين البداية لنشوء البنوك المركزية، لكونه اول من مارس مبادئ ووظائف الصيرفة المركزية والتي لازال الكثير من وظائفها سارية لوقتنا الحاضر ( طهير ،٢٠٢١، ٩).

ومن وظائفه التقليدية انه بنك بنك الاصدار، وبنك الحكومة، وبنك البنوك، ويقوم بالاشراف على عمليات المقاصة، وهو الرقيب على الائتمان، ويعتبر الملجأ الاخير للاقراض ويشرف على البنوك ، ويدير احتياطات العملة الاجنبية (بن باحان، ٢٠١٤، ١٧٤).

ويتمثل الدور التقليدي الرئيسي الذي يقوم به البنك المركزي في غالبية الدول، في العمل على إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، واستقرار المستوى العام للأسعار، الى جانب الاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار سعر الصرف. وضمن هذا الإطار، اتجهت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة الى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياستها النقدية، وذلك في ضوء تحرير أسواق راس مال، واسواق الصرف. ويتركز الدور الرقابي للبنوك المركزية حول توفير البيئة المصرفية المناسبة وضمان سلامة الأوضاع المصرفية (الشاذلي، ٢٠١٤، ٤٩).

بالبحث في تاريخ البنوك المركزية، لعبت هذه البنوك في القرن التاسع عشر دوراً رئيسياً في تقادي حالات الذعر المالي. في الوقت يمكن القول ان قلق البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي كان اكثر اهمية من تحقيق الاستقرار النقدي. بعد الحرب العالمية الثانية، قادت ترتيبات



بريتون وودز الى أسواق مالية مستقرة لفترة طويلة. ولكن الأسعار كانت أقل استقراراً، مع نوبات من ارتفاع معدلات التضخم (صدمة أسعار النفط في عام ١٩٧٠). وبالتالي في التاريخ الحديث قد حان دور السياسة النقدية للبنوك المركزية. أكثر من ذلك فإن دور الاستقرار المالي قد تم تجاهله الى حد كبير في الفترة التي سبقت الأزمة العالمية (٢٠٠٧ \_ ٢٠٠٩) وفي أعقاب الأزمة المالية طورت البنوك المركزية دورها في الاستقرار المالي (مليكة، عبدالغاني، ٢٠١٨، ١١).

### ثامناً:- مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي

من أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي والمصرفي هي: (الجبوري، ٢٠٢٠، ٣٧)(الطائي، ٢٠١٧، ٥٤)

١. أجمالي الموجودات :- تتسم الموجودات بأهمية كبيرة وذلك لدورها الفعال في نشاط المصارف التجارية وتعد من أهم ركائز الاستقرار المالي، وتعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها إلى سيولة.

٢. أجمالي المطلوبات :- وهي قدرة إدارة المصرف بتمويل ميزانيتها بأقل الكلف الممكنة وتتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والودائع والقروض.

٣. الودائع :- وهي الأموال التي يعهد بها الأفراد او الهيئات الى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساو لها إليهم او نفسها لدى الطلب او بالشروط المتفق عليها، كما وتعد الودائع من أهم مصادر تمويل المصارف وتشكل النسبة الأكبر من مجموع مطلوبات المصارف.

٤. رؤوس الاموال :- يعد نمو رؤوس اموال المصارف مؤشراً ايجابياً في تعزيز الاستقرار المالي المصرفي لكونه يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومثانة المصارف، كما يشكل حماية أكبر للمودعين.

٥. القروض :- تمثل القروض اهم بنود ميزانية المصرف التجاري وتعكس نشاطه الاساسي، فالمصارف التجارية تستثمر جانب لا يستهان به من مواردها في تمويل النشاط الجاري لقطاعي الأعمال والتجارة. وذلك ان القروض تعد اوفر اصول المصرف التجاري ربحية.

٦. الاستثمارات :- تمثل الاستثمارات احد المؤشرات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ كلما زادت نسبة الاستثمارات الممنوحة من لدن المصارف التجارية ادى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

٧. مؤشر السيولة المصرفية :- السيولة تعني قدرة المصرف على تلبية او الايفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل اصل من الاصول الى نقد سائل بسرعة

وبدون خسارة فالسيولة ذا لا تعني تحويل الاصل الى نقد فقط، وانما تحويله الى نقد دون اي خسارة، لان السيولة ينبغي ان ترتبط بالربحية، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والاصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الاوقات التي يرتثها او يختارها العملاء.

٨. مؤشر الربحية :- تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة من المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الراجعة وذات رأس المال الكافي.

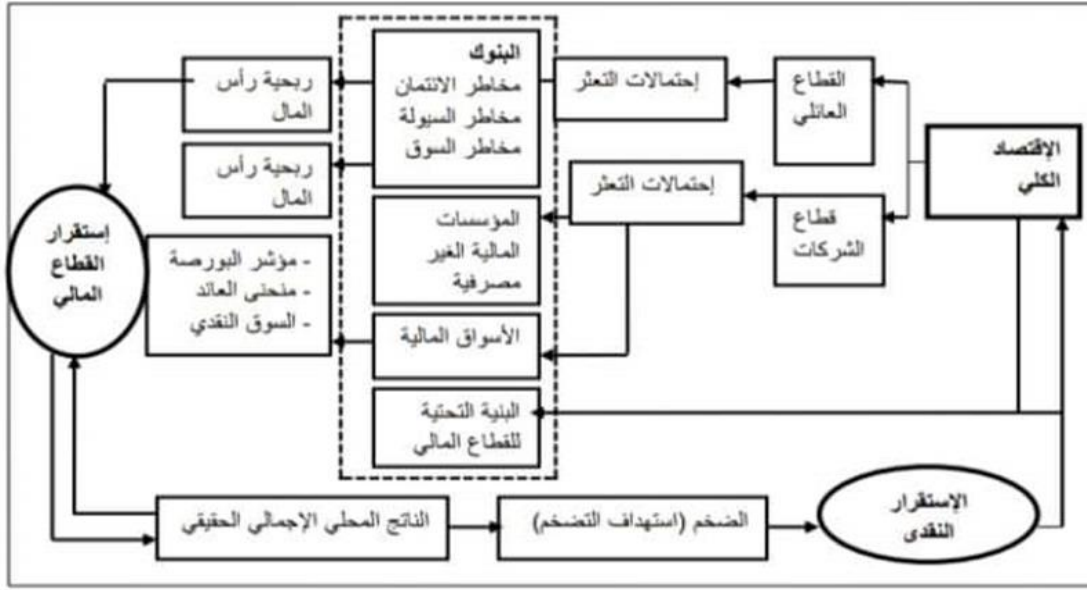
٩. الكثافة المصرفية :- وتقاس من اجمالي عدد فروع المصارف الاهلية والحكومية التي لا تفي بحاجة الاقتصاد قياسا بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة اسواق المال والاستثمار حيث ان الكثافة المصرفية لها علاقة طردية مع تطور القطاع المالي والمصرفي.

١٠. الديون المتعثرة :- وهي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف ايرادات من الفوائد او القروض التي يجد المصرف نفسه مضطرا بجدولتها بما يتفق والاوضاع الحالية للمقترض.

#### تاسعا:- علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار الاقتصادي والنقدي

تسعى الدول بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والمتمثلة في أربعة أهداف رئيسية وهي تعزيز معدلات النمو الاقتصادي واستدامته، توفير فرص العمل والتشغيل وصولا إلى تحقيق التوظيف الكامل، تحقيق استقرار الأسعار، والحفاظ على التوازن الخارجي وهذه الأهداف يتم تحقيقها من خلال إتباع منظومة متكاملة من السياسات الأساسية (السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية). حيث يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الانتاجية للمستويات القصوى الممكنة. ومن ثم، فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعكس سلامة القطاع المالي قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي. من جهة أخرى، يتطلب الاستقرار النقدي استقرار للمستوى العام للأسعار، استقرار سعر الصرف، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية، وتشرف البنوك المركزية على هذا الاستقرار من خلال مجموعة من الأدوات منها تنظيم حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي وتحقيق التناغم بين السياسة النقدية والمالية والاقتصادية العامة (مخالفة، رويبح، ٢٠١٩، ٦٠).

الشكل (٢): العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي



المصدر: (كسيس، لبنى و بوخاري، مريم، ٢٠١٧، "تقييم فعالية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة البنك الفيدرالي الأمريكي- " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-حجل-).

## عاشرا:- مظاهر عدم الاستقرار المالي

وتتمثل في ثلاث مظاهر وهي:- (يحياوي، ٢٠١٥، ٦٢)

١ - الذعر المالي:- ويقصد به تلك الظاهرة التي ينتج عنها حدوث التهاافت على سحب الودائع من البنك ونجد ان الذعر المالي يكون لو ان كل المطالبين بحقوقهم رغبو في تسبيلها في وقت واحد ، ولا توجد أمام المؤسسات المالية او المصرفية امكانية لتشبيك ، ولا يمكن تلبية الحقوق ، ويتمثل المثال الاساس لذلك التدهور في التهاافت على سحب الودائع من أحد البنوك، ويكون ذلك بسبب مشكلات لدى ذلك البنك في تراجع ثقة المودع واندفاعهم لسحب اموالهم .

٢ - الانهيار المالي:- يعني تلاشي القوة الشرائية للعملة ويتسبب في تراكم المنتج لعدم القدرة على الشراء يعني زيادة في المعروض يقابله انكماش في الطلب ينتج عن ذلك انخفاض حاد في الاسعار . ونجد كذلك بأنه هو ما يتعلق بانهيار سوق الاوراق المالية.

٣ - عدم استقرار الاسعار:- (مخالفة،روبيح،٢٠١٩، ٥٩)

يمكن ان ياخذ مستوى استقرار الاسعار الشكلين التاليين:-

أ - الارتفاع المستمر في الاسعار والذي يعرف بالتضخم.

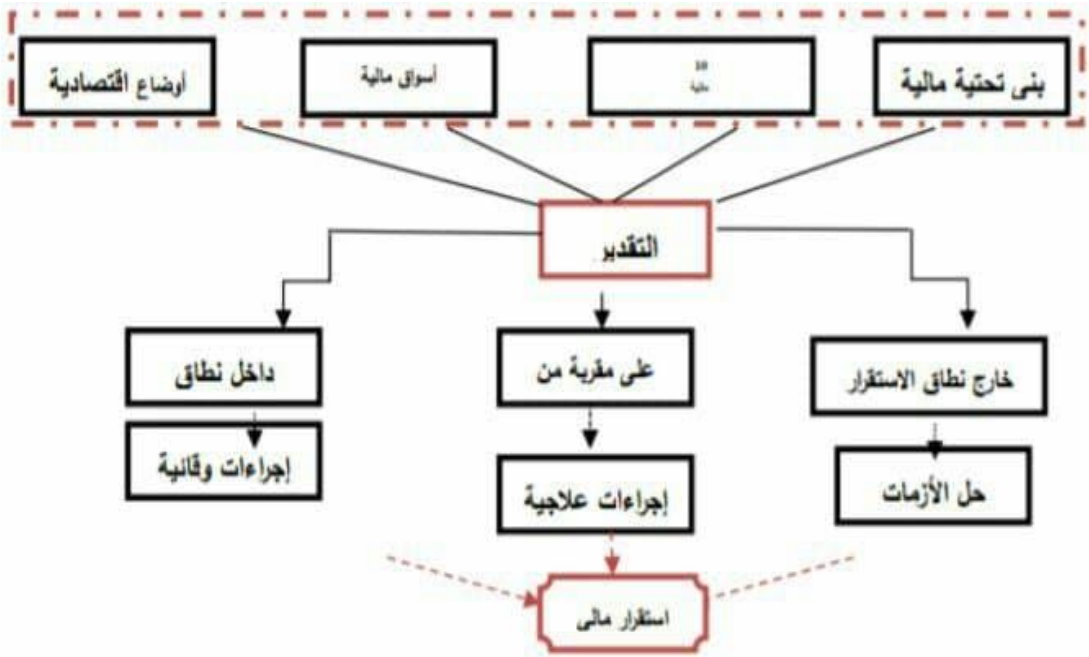
ب - الهبوط المستمر والمتواصل والذي يعرف بالتقلص والانعكاس في الاسعار.

في كل من التضخم والتقلص تأثيرات سلبية على الاقراض ، حيث يخفض التضخم قيمة المال المعد لعملية الاقراض من طرف المؤسسات المالية، بينما يزيد التقلص في الاسعار من قيمة الاموال المودعة للاقراض، وينتج التضخم غير المتوقع اثار سلبية على المقرضين وتكون ايجابية للمقترضين، والتقلص غير المتوقع له تأثير عكس ما يعمله التضخم غير المتوقع، ان عدم التأكد حول المستقبل المتوقع للتضخم، والتقلص يجعل القروض اكثر خطورة بالنسبة للمقرضين للمقترضين، وذلك يجعل الاقراض اقل جاذبية.

الحادي عشر:- اجراءات الحفاظ على الاستقرار المالي

لتوضيح الية تحقيق الاستقرار المالي واجراءات المحافظة عليه في ظل التهديدات المختلفة التي تواجه النظم المالية يعرض الشكل التالي:-

الشكل(٣):- اجراءات تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه



المصدر:- (بن داية، اسيا و سفاري،اسماء،٢٠٢٠، "الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية - أي دور للبنوك المركزية BCE و FED نموذجاً"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد ٧، العدد ٢).

## المبحث الثاني (تطور نظم البنية التحتية للقطاع المصرفي)

اولا:- مفهوم البنية التحتية

تؤدي البنية التحتية دورا أساسيا في تعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملا حيويا للتحول الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك تشكل البنية التحتية عسبا رئيسيا لعمليات التنمية بكافة مستوياتها ، لذلك تشغل جودة البنية التحتية حيزا مهما لمالها من تأثير في تطوير الكتلة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة والارتقاء بها . لقد تم استخدام مصطلح البنية التحتية لأول مرة عام ١٩٢٧م في قرن التاسع عشر في فرنسا ، وذلك للإشارة الى مجموعة الطرق والجسور، لبدء العمل في نظام اقتصادي في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية والانشائية كافة . ويعد تعريف هيدسون من أبرز ما تم اعتماده لتعريف البنية التحتية حيث عرفها بانها "النظم المادية والمرافق التي توفر الخدمات العامة الاساسية مثل النقل ومرافق المياه،الغاز، الكهرباء،الطاقة، الاتصالات، ومرافق السكك الحديدية " . اما البنك العالمي فيعرفها على أنها "الرأسمال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة وقد صنفها الى الخدمات العمومية ، الاشغال العمومية والنقل" (فريدة،وخديجة،٢٠١٩، ٣٤).

وتعد خدمات البنى التحتية مهمة لتطور ونشوء المدن وتشكل اهمية خاصة بالنسبة للمهندسين والمخططين الحضريين لان توافر تلك الخدمات وبالشكل الكفوء يسهم في صنع البيئة الصحية والسلمية للمنطقة الحضرية التي يزاول فيها الانسان انشطته اليومية والعملية والمعيشية. مهما توفرت خدمات البنى التحتية فان لها تأثيرها على نوعية الحياة في المدينة ومن ثم تدفع الى ان تكون مكانا ملائما بالاعمال مستقبلا، اي ان خدمات البنى التحتية بشكل عام هي في الاساس هدف، ولكنها في الوقت نفسه وسيلة حيث يعني تحقيقها تحقيقا للهدف النهائي من التنمية ،وهي زيادة السلع والخدمات المقدمة للفرد ، بمعنى ان التنمية تتحقق بمجرد تحقيق الخدمات للأفراد، وبعد ذلك عندما تتحسن الخدمات يتحسن ايضا مستوى صحة الفرد وتأهيله ، وموقفه من التنمية نفسها، وتتحسن انتاجيته، وهذه الاخيرة هي هدف التنمية ومحور التطور.ان لخدمات البنى التحتية تأثيرا واضحا على صحة الفرد والمدينة فأذا لم تتوفر هذه الخدمات بشكل جيد فان ذلك ينعكس سلبا على صحة الفرد وعلى انتاجيته (حمزة،٢٠١٤، ٥٧).

اما بخصوص اهمية البنى التحتية في تحقيق التنمية الاقتصادية فتأتي من انها تكون اساسا لتدفق الاستثمارات تلقائيا مع تدفق الانشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة على وجه الخصوص نتيجة لتوفر خدمات البنية التحتية وما يترتب عنها من اتساع الطاقة الاستيعابية. وفي نفس السياق تؤكد دراسة امريكية اجريت على عناصر البنية التحتية والانتاجية في الاقتصاد الامريكي خلال فترة (١٩٧١-١٩٨٥) على ان الانخفاض في معدل الانفاق على مشروعات البنية التحتية في الاقتصاد الامريكي هو المسؤول على

الانخفاض الحادث في الانتاجية الكلية . بمعنى وجود علاقة طردية بين الانفاق على مشروعات البنية التحتية وزيادة الانتاجية الكلية (عزة واخرون، ٢٠١٨، ٢٣٥).

#### ثانياً:- خصائص البنية التحتية

هنالك عدة خصائص للبنية التحتية وهيا كالآتي:- (نصر الله، و ابو زيادة، ٢٠١٨، ٦) (حمزة، وعبد القادر، ٢٠٢٠، ١٠٤)

١ - ان خدمات ومنافع مشاريع البنية التحتية لا تعود على فرد او مجموعة معينة، وانما تعود على جميع افراد المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كذلك تعود على كافة قطاعات المجتمع وليس على قطاع بعينه.

٢ - تتميز مشاريع البنية التحتية بصفة الاحتكار الطبيعي، لذلك يجب على الدولة حماية المستهلكين من أي تجاوزات من قبل المحكر ، كما تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات اهمية استراتيجية.

٣ - تكون شركات البنية التحتية ذات احجام كبيرة وتتطلب استثمارات أولية ضخمة وتكون ايراداتها ضئيلة في السنوات الاولى وتتميز بفترة سداد طويلة، مما تواجه صعوبة في تمويل مشاريع البنية التحتية، كما يطلب بعض المستثمرين ضمانات بخصوص الايرادات المتوقعة مستقبلاً.

٤ - تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية وتعتبر شرطاً مسبقاً لتحفيز النمو الصناعي.

٥ - أن الخدمات المنتجة بطيئة التحرك والانتقال ، لذلك فان الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها .

٦ - أن الطاقات المنتجة لهذه الخدمات تتميز ببعض الخصائص ، مثل النطاق الذي تستهدفه واستغراقها فترات طويلة في التجهيز ، وأنها معمرة بصورة غير عادية .

#### ثالثاً:- مفهوم القطاع المصرفي

أي نظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام، يتم المزج بينها على اساس مجموعة من الموارد والاجراءات قصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام، وبالنسبة للنظام المصرفي فهو يدل على مجموعة المؤسسات المصرفية ، على رأسها البنك المركزي ، يحكم سيرها والعلاقات فيما بينها مجموعة من القوانين والتنظيمات، التي تتعلق بكل مؤسسة على حدا، وهو متضمن القوانين التأسيسية والتنظيمات الداخلية للبنوك، ومنها ما هو مشترك ، بحيث تلتزم به كل كل مؤسسات النظام، ويتعلق الامر بالقانون المنظم للعمل المصرفي، ومختلف التنظيمات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي من حين لآخر، وكذا قواعد العرف المصرفي ، وعليه فان النظام المصرفي يشمل كل من المؤسسات، أنظمة ووسائل

الدفع ، التشريعات والاعراف. كما يقصد بالقطاع المصرفي مجموعة المصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله، وحجم المصارف التي يتكون منها ، وعدد توزيع فروع المصارف في البلاد، ملكية المصارف، وحركة دمجها أو توحيدها (بوصاق، ٢٠١٥، ٤٣).

#### رابعاً:- التطور التاريخي للجهاز المصرفي في العراق

منذ منتصف القرن التاسع عشر ازدادت الشركات والدول والمصالح الاستعمارية على العراق ، اذ ازداد وجودها وامتد نفوذها الى مدن العراق كافة بالاخص بغداد والموصل والبصرة والتي كانت تطلب التعامل بالنقد الاجنبي مع الشركات والاشخاص فظهر ولاول مرة في السوق العراقية تبادل العملات الاجنبية التي لم يكن التجار العراقيون يعرفونها او تعاملوا بها من قبل . كان توسع العمل المصرفي وزيادة نشاطه في العراق قد جاء نتيجة تراكم الخبرات الاجنبية في مجال المال كما ان زيادة الاحتكاك بالاجانب يمثل البدايات الحقيقية لدخول العراق في مجال تأسيس المصارف اضافة الى شركات الصيرفة اسوة بالمصارف والشركات الاجنبية التي كانت تعمل في العراق بعد الحرب العالمية الاولى. لم تكن المدن العراقية في عهد الدولة العثمانية تعرف المصارف وانظمة الصيرفة وكذلك التعامل بالعملات الاجنبية سوى ما حصل في نهاية القرن التاسع عشر اثر التوسع النفوذ الغربي وخاصة النفوذ البريطاني ثم تغيرت الاوضاع بعد الحرب العالمية الاولى ووقع العراق تحت الانتداب البريطاني، فتأسس في بغداد في تلك الفترة عدد من فروع المصارف الاجنبية ، حيث ساعدت شبه المستقرة خلال عهد الانتداب الى ظهور الحاجة الى المصارف نتيجة لظهور حركة تجارية في السوق العراقية وهو ما دفع المصارف الاجنبية الى فتح فروع لها في العراق، فتأسس البنك العثماني من قبل جماعة من البريطانيين والفرنسيين الراسماليين في سنة ١٨٦٣ ، كما ان اول مصرف اجنبي بريطاني افتتح فرعاً له في بغداد كان في سنة ١٨٩٠، ثم افتتح له فرعاً اخران الاول في البصرة والثاني في الموصل بسبب النشاط التجاري المتزايد في هاتين المدينتين . ثم اخذت البنوك الاجنبية الاخرى بفتح فروعاً لها في بقية المدن العراقية ، فكان البنك الشاهي الايراني الذي تأسس في سنة ١٨٨٩ ، وكان من المصارف السباقة في فتح فروع له خلال هذه الدة في بعض المدن العراقية بعد فرع طهران، حيث فتح فروعاً له في بغداد سنة ١٩١٨، ثم فرعاً اخراً في البصرة، وجاء بعده ايسترن بنك الذي تأسس في لندن سنة ١٩٠٩ وفتح اول فرع له في بغداد سنة ١٩١٢ ثم انتشرت له فروع اخرى في المدن العراقية خاصة البصرة والموصل وكركوك لاتساع الحركة التجارية فيها، ثم جاء بنك دي روما الذي فتح فرعاً له في بغداد (جاسم، ٢٠٠٧، ١٢٧).

نشأ القطاع المصرفي العراقي منذ القرن التاسع عشر كقطاع خاص يضم مجموعة من المصارف ، وكان عددها سبعة عشر فرعاً ثم تم انشاء قطاع مصرفي حكومي متمثلاً في المصرف الصناعي والزراعي عام ١٩٣٥ ، ومصرف الرافدين ١٩٤١ ، والبنك المركزي عام ١٩٤٧ واخيراً المصرف العقاري ١٩٤٨. وكانت هذه المصارف تعمل على اساس المنافسة وتقديم خدمات الجمهور . وقد تم تأمين المصارف الخاصة عام

١٩٦٤ وتكوين مجموعات مصرفية تم إلحقها بالمصرف التجاري الذي تم دمجها مع مصرف الراقدين عام ١٩٧٤ . وقد صدر قانون البنك المركزي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ الذي حدد أهداف وادوات السياسة النقدية . وقد صدر قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ الذي سمح للقطاع الخاص مجدداً وذلك بإنشاء المصارف الخاصة ، وكذلك إنشاء المصرف الاشتراكي بهدف دعم الاوضاع المعاشية لذوي الدخل المحدودة من موظفي الدولة وكذلك تم تأسيس سوق بغداد للاوراق المالية بموجب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩١ . وكان وضع الجهاز المصرفي يتمثل بتراكم هائل من حوالات الخزينة ( التي تمثل اساس الدين العام الداخلي ، بمقدار ٤٦ مليار دينار عام ١٩٩٠ ) ، كما ازدادت مؤشرات التضخم من ٣٠٦ عام ١٩٩٠ الى حوالي ٧٠٠٠ عام ٢٠٠٣ كما تزايدت نفقات الموازنة خلال المدة نفسها من ١٧٠٥ مليار دينار الى ٢٠ تريليون دينار لنفس المدة ، كما شكلت الايرادات العامة المحولة بالتمويل التضخمي الذي زاد على ٨٥% من ايرادات تلك الموازنة في معظم سنوات عقد التسعينات . وبالعودة الى تاريخ الجهاز المصرفي العراقي ، ففي عام ١٩٩٣ اصدر البنك المركزي قرارا اجاز بموجبه تأسيس شركات ومكاتب الصيرفة للتوسط بالعملات الاجنبية بيعا وشراء وقبول الحوالات الخارجية حتى بلغ عدد المكاتب والشركات في عام ٢٠٠١ (٣٥٣) شركة . وفي عام ١٩٩٤ توسع البنك المركزي بزيادة راسمال عدد المؤسسات المصرفية وخاصة المصرف الصناعي والرشيدي والاشتراكي الى ١٥٠ و ٢٠٠ و ٤٥٠ مليون دينار على التوالي ، كما تم تمويل المصرف الزراعي التعاوني الى شركة عامة براسمال قدره ٦٠٠ مليون دينار . وفي عام ١٩٩٧ تم تأسيس تسع شركات للاستثمار المالي وكانت النتيجة هي مساهمة هذه الشركات حيث تراوحت رؤوس اموال بين ( ١٠٠ - ٣٠٠ ) مليون دينار حتى عام ٢٠٠٣ . ومع حلول عام ٢٠٠٠ تم تأسيس صندوق التنمية العراقي براسمال قدره ٥٠ مليار دينار لتمويل الكثير من المشاريع التي تدعم ظروف الحاصري انذاك . وفي نفس العام ازداد عدد المصارف الخارجية ٨٠ فرعا شكلت ٢٣% من شبكة فروع المصرف التجاري وان كمية موجوداتها الى اجمالي موجودات الجهاز المصرفي لم تتجاوز ٣,٤ % . وقد ورث البنك المركزي في عام ٢٠٠٣ جهازا مصرفيا متخلفا من الناحية التنظيمية ، فقد اصدر البنك المركزي قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي سمح للمصارف الاجنبية بالعمل (سعد ، ٢٠١٥ ، ٢٣) .

وقد شهدت المصارف العاملة في الدول العربية تطورات هامة خلال الاعوام الماضية ، حيث ساهمت طفرة السيولة النقدية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الايرادات النفطية وزيادة التدفقات الرأسمالية الواردة الى الداخل ، بالاضافة الى توسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد ، في زيادة الموارد المتاحة لدى المصارف العربية . وتجدر الاشارة الى ان التحسن النسبي في المؤشرات المجمعلة للمصارف العربية يعود بوجه خاص الى التحسن في أداء مصارف دول مجلس التعاون الخليجي ، وتحديدًا قطر والسعودية وعمان وبعض مصارف الامارات ، بالاضافة الى الاردن ولبنان (محمد ، ٢٠١٦ ، ١٨٠) .



## المبحث الثالث (السلامة المالية)

أولاً:- مفهوم السلامة المالية

ان سلامة وكفاءة القطاع المالي تعد امرا حاسما للنمو الاقتصادي لاي بلد اذ ان وتيرة النمو الاقتصادي ، وسوق رأس المال المتوازن ، والتدفق الفعال للاموال بين المدخرين والمستثمرين لا يمكن المحافظة عليها بدون قطاع مالي سليم . ويعد تقييم مستوى السلامة المالية للبنك أهم المعايير للأداء المالي للبنك ، لانه من خلال نتائج التقييم يمكن مراقبة أداء المالك والكفاءة المهنية لإدارة البنك ، لذا فان تقييم مستوى السلامة يعد وصفا لأداء البنك ، اذ من خلاله يمكن استخدامها كمعيار من قبل الاطراف المهتمة في تقويم ما اذا كانت ادارة البنك قد تم تنفيذها بناء على مبادئ العمليات المصرفية السليمة ، بما في ذلك ادراة المخاطر الحالية . كما ويتم استخدامها في تقييم مستوى السلامة كمعيار في توجيهه وتطوير وتحديد اتجاه البنك على المستوى الفردي والمستوى الصناعي . وتعد مراحل تطور الصناعة المصرفية بمثابة انعكاس جيد لتطور الاقتصاد . وان تنمية الوضع الاقتصادي والحفاظ عليه ، وسلامة اداء البنوك يتطلب فحصها وتقييمها دوريا . لذا، ظهرت الحاجة الى مراقبة البنوك من قبل المنظمين مثل البنك المركزي ، وعمل مؤشر لتحليل ومقارنة سلامة البنوك . وعمل بعض المؤشرات لقياس سلامة بنوك الاعمال بناء على وجهات نظر الخبراء المصرفية والاكاديمية . الامر الذي يتطلب وضع عدة طرق واعتمادها من قبل هيئات تنظيمية مختلفة . فقد تحدث ازمة مالية عندما ينخفض الطلب على الاصول المالية لقطاع واحد او اكثر ، وبالتالي يفشل النظام المصرفي في تلبية التدفقات الخارجية او قد يكون غير قادر على جذب تمويل جيد او تجديد التزامات قصيرة الاجل ، ففي هذا الاتجاه ، تعتبر السلامة المالية مهمة للغاية اثناء الازمة المالية لانها تعطي بعض المؤشرات على مدى احتمالية انتقال المشكلات المالية الى الاقتصاد الحقيقي . ان فترات الركود المرتبطة بالازمات المالية تميل الى ان تكون شديدة بشكل غير عادي ، وأن التعافي من حالات الركود هذه عادة ما يكون بطيئا . ويمكن تعريف الازمة المالية على انها ( حلقة يوجد فيها انخفاض كبير في الائتمان ، ولكن هذا شأنه ان يحول دون تقييم سلوك الائتمان اثناء وبعد الأزمات المالية ) وان الازمة المالية في عام ٢٠٠٨ قد علمت العالم درسا خطيرا بعد افلاس او تسجيل عدد من المؤسسات المصرفية الهامة خسائر فادحة تؤدي الى مخاطر عالية لاستقرار الانظمة المالية في جميع انحاء العالم . لذا فان غالبية مؤشرات السلامة المصرفية لها تأثير ايجابي على الاستقرار المالي . وهذا يؤكد بأن القطاع المصرفي السليم يلعب دورا حيويا في الحفاظ على نظام مالي مستقر ، وان سلامة القطاع المصرفي هي احد المتطلبات الحيوية لدعم وتعزيز سلامة النظام المالي للدولة (كاظم، ٢٠٢١، ٢٣٥) .

## ثانياً:- مؤشرات السلامة المالية

ان مؤشر السلامة المالية يقيس الملائمة المالية للمؤسسات الائتمان في النظام المالي " القروض المتعثرة الى اجمالي القروض " من خلاله يتم قياس جودة القرض من المصرف ومستوى الرسالة التي كتبها. اما مؤشر z-score هو مقياس لمدي احتمال وجود خطر الاعسار ، اما معدل السيولة هو يقيس مرونة المصارف وقدرتها ومرونتها لمواجهة صدمات التدفق النقدي .  
المعادلة الاتية توضح مؤشر السلامة المالية : ( الطائي، ٢٠١٧، ٥٨ )

$$St = \frac{\sum_{i=1}^5 Sit}{5}$$

Financial Soundness index (St) = مؤشر السلامة المالية

ان تحليل الاستقرار المالي يتوافق الى حد ما مع تحليل السلامة المالية ، فهو يعتمد على بيانات ومؤشرات قياسية مثل بيانات الميزانية العمومية ، والسيولة وجودة الأصول مثل دراسة القروض المتعثرة وتنطوي هذه المؤشرات في الغالب ضمن مؤشرات السلامة المالية الكلية مجمعة على مستوى الاقتصاد الكلي ، وبالتالي ينبغي النظر الى اهمية ان توزع المخاطر ضمن هذه المجالات (كسيس ، و بوخاري، ٢٠١٧ ، ٥٨) .

ولتقييم مدى استقرار النظام المالي بأكمله يتعين الاستعانة بمجموعة أكبر من المؤشرات التي ترصد الأوضاع في الاسواق المهمة ، بما في ذلك أسواق النقد المتداول بين البنوك ، واعدة الشراء ، والسندات ، والاسهم ، والمشتقات . وتتضمن المؤشرات الاخرى ذات الصلة مقاييس حجم السيولة في الاسواق ( مثل الفرق بين سعري الشراء والبيع ) ، ومستويات عدم اليقين والمخاطر في الاسواق ( حسبما يتضح من تقلبات اسعار الاصول التاريخية والضمنية ) ، ومدى امكانية استمرار أعار الاصول (حسبما يتضح من مدى عمق السوق وشموليته فضلا على الانحرافات في نماذج تحديد اسعار الاصول ، او النماذج القائمة على الأساسيات الاقتصادية لتحديد الأسعار " التوازنية " ، او نسبة السعر الى الارباح ) ( شيناسي، ٢٠٠٥، ٨٠).

ولتقييم استقرار النظام المالي بأكمله يتعين الاستعانة بمجموعة أكبر من المؤشرات ضمن فئتين: المؤشرات الاساسية والمؤشرات المحبذة ، وضمن الجهود الدولية أعد صندوق النقد الدولي بياناً أساسياً يشمل المؤشرات السابقة ضمن المجموعة الاساسية والمحبذة لمؤشرات السلامة المالية المبيتة في الجدول التالي :-

الجدول ( ١ ) :- مؤشرات السلامة المالية

المؤشرات الأساسية	
شركات تلقي الودائع كفاية رأس المال	نسبة رأس المال المقررة من الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة رأس المال الأساسي المقرر من الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة القروض المتعثرة ناقص المخصصات إلى رأس المال
جودة الأصول	نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية
الإيرادات والربحية	العائد على الأصول العائد على أسهم رأس المال نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل نسبة المصروفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل
السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول نسبة الأصول السائلة إلى خصوم قصيرة الأجل
الحساسية لمخاطر السوق	نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الصعبة الأجنبية إلى رأس المال
المؤشرات المحيطة	
شركات تلقي الودائع	نسبة رأس المال إلى الأصول نسبة الاكتشاف الكبيرة إلى رأس المال نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض نسبة مركز الأصول الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال نسبة مركز الخصوم الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال نسبة مكاسب (خسائر) تداول النقد الأجنبي إلى مجموع الدخل نسبة المصروفات على العاملين إلى المصروفات غير الفوائد الفرق بين سعر الفائدة المرجعي على القروض وعلى الودائع الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر الفائدة بين البنوك نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (غير القروض بين البنوك) نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم نسبة صافي المركز المفتوح في أسهم رأس المال إلى رأس المال
الشركات المالية الأخرى	نسبة الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي نسبة الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي
الشركات غير المالية	نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال العائد على أسهم رأس المال نسبة الإيرادات إلى مصروفات الفائدة وأصل الدين نسبة معاملات العملات الأجنبية إلى أسهم رأس المال عدد طلبات الحماية من الدائنين

نسبة دين الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة مدفوعات خدمة الدين والأصل في قطاع الأسر إلى الدخل	الأسر المعيشية
متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية النسبة المتوسطة لحجم التعاملات اليومية في سوق الأوراق المالية	حجم السيولة في السوق
أسعار العقارات نسبة قروض السكنات العقارية إلى مجموع القروض نسبة قروض السكنات التجارية إلى مجموع القروض	سوق العقار
أو في الأسواق الأخرى وثيقة الصلة بحجم السيولة في البنوك، مثل أسواق النقد الأجنبي.	

المصدر:- ( مخالفة ، فايزة، و رويح ، مريامة، ٢٠١٩ ، "الابتكارات المالية و أثرها على الاستقرار المالي العالمي - دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي - " ، مذكرة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل) .

الاستنتاج:- نجد أن المؤشرات المذكورة في الجدول السابق تعتمد عليها الدول المتقدمة بشكل كبير نظرا لأهميتها والدور الذي تؤديه وخصوصا من أجل عدم الوقوع في الأزمات وتفاذي المخاطر بشكل واضح . والدول المتخلفة تعتمد على البعض منها ، نظرا لقلّة الخبرة وعدم معرفة أداءها وكيفية حسابها مما يؤدي بها الى الوقوع في الأزمات والمخاطر والصدمات ... الخ وهذه السلبيات تجعل الاستقرار المالي لا يتحقق ولو بنسبة قليلة(يحيوي ، ٢٠١٥ ، ٧٠) .

### ثالثا:- أهمية السلامة المالية

يلعب القطاع المصرفي دورا جوهريا هاما (اقتصاديا واجتماعيا ) من خلال توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعاية المصالح الاقتصادية باعتباره الركيزة الأساسية لبناء أي بلد . إذ تواجه الاقتصادات على وجه الخصوص ، نقاط ضعف متزايدة امام تغيرات رأس المال الدولية مما يتطلب الامر بايجاد مجموعة من المؤشرات المالية لمراقبة سلامة أنظمتها المالية من خلال تسليط الضوء على اهم ما تم التركيز عليه :- (كاظم ، ٢٠٢١ ، ٢٣٦)

١ - انطلاقا من اهمية السلامة المالية للبنك وظهور الحاجة الماسة بتطبيق لوائح السلامة المالية للبنك ، وتنفيذ المبادئ المصرفية الاحترازية في عالم البنوك ، ولكي تكون البنوك في حالة سليمة ، بحيث لا تضر بالزبون المرتبط بالخدمات المصرفية .

٢ - من خلال تصميم برنامج لتقييم القطاع المالي والعمل على تطوير الاستجابات السياسية المناسبة .

٣ - من خلال المؤسسات الاشرافية يتم ايجاد طرق توجيهية لتطوير خطط الادارة للامانات المالية ومواجهتها ، وخاصة الشركات ذات الاهمية النظامية من خلال التعاون مع صندوق النقد الدولي لاتخاذ الاجراءات اللازمة كعمليات محاكاة لانظمة الانذار المبكر .

## المبحث الرابع

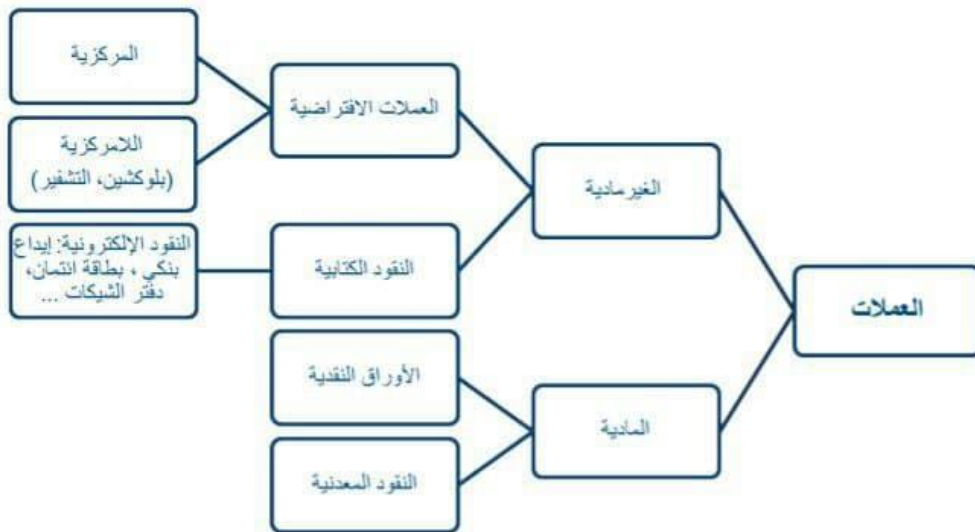
( تداعيات التقنيات الحديثة "العملات المشفرة" على الاستقرار المالي )

اولاً:- مفهوم ونشأة العملات المشفرة

منذ ظهور النقود لأول مرة ، سعى الانسان الى تطويرها لتلائم احتياجات عصره ، ومع التطور التقني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار شبكة الانترنت ، نتج عنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل عصري وجديد ضمن حلول عرفت بالتقنيات المالية الحديثة ، وكان من ابرز منتجاتها ظهور ما يسمى " بتكنولوجيا السجلات الموزعة " واشهر تطبيقاتها "البلوكتشين" التي اشتهرت بعد اطلاق عملة "البيتكوين" ، والتي يراها البعض على انها نظام مالي جديد مختلف عن النظام التقليدي ، ونقطة البداية لظهور عملات افتراضية مشفرة ، تعتمد على تقنيات وعلم التشفير في سلامة وأمن العمليات النمنفة من خلالها . (البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠، ١٨ )

منذ ظهور هذا النوع من العملات ، استعملت العديد من المصطلحات للتعبير عنها ، نتحدث عن "العملة الافتراضية" ، "العملة المشفرة" ، "العملة الرقمية" ، "العملة اللامركزية" ، "العملة الالكترونية" ، "العملة البديلة" من اجل توحيد الرؤى ، تدخلت فرقة مجموعة العمل المالي ، حيث نشرت في يونيو ٢٠١٤ ، المعايير الخاصة بتعريف وتصنيف العملات الافتراضية والقادرة على ضمان التنسيق الواسع بين الدول من اجل تسهيل مكافحة تمويل الارهاب وغسل الاموال من خلال هذه العملات . اذا لاحظت هذه الفرقة نقصا في التنسيق الاصطلاحي بين الدول ووقفت على التطور السريع لهذه العملات . ويوضح الرسم البياني ادناه مكان هذه العملات في عالم الادوات النقدية .

الشكل (٤):- مكان العملات في عالم الادوات النقدية



عرفت مجموعة العمل المالي العملة الافتراضية كتمثيل رقمي يمكن تبادلها رقميا وتشغيلها كوسيلة للتبادل و/ او كوحدة حساب و/ او كملجأ لتخزين القيمة دون ان يكون لها قدرة تحريرية . وهكذا ، تختلف عن العملة القانونية والعملات الالكترونية التي تعتبر تمثيلات الكترونية للعملات القانونية . فيما يخص العملة المشفرة ، فهي عملة افتراضية لا مركزية تعتمد على نموذج رياضي محمي بواسطة الترميز . تعتمد عملية التحويل للعملة المشفرة على الجمع بين المفاتيح الخاصة والعامة من اجل التحقق من صحة هذه العملية . وتعتمد هذه العملات بالخصوص على ثقة مستخدميها وتوقعاتهم بأن الاخرين سيكونون مستعدين لتبادلها للحصول على عملة سيادية او سلع او خدمات (امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٩، ٦) .

وفي ضوء ما تقدم ، من الممكن تعريف العملات المشفرة على انها " تمثيل رقمي للقيمة يتم تداولها الكترونيا في مجتمع افتراضي محدد او غير محدد ، تعتمد في مبدا اصدارها وتداولها على تقنيات علم التشفير ، ولا تصدر عن بنك مركزي او سلطة رقابية او تنظيمية وانما يصدرها ويراقبها مطوروها ، ولا تشكل التزام على اية جهة بما في ذلك مطوروها " (البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠، ٢٠) .

#### ثانياً:- انواع العملات المشفرة

هناك العديد من العملات الافتراضية المشفرة التي صدعت في فضاء شبكة الانترنت خلال السنوات القليلة الماضية ، ومنها ما يلي :-

##### ١ - البتكوين

تعد البتكوين من اشهر العملات الافتراضية على مستوى العالم والاكثر تداولاً والاعلى من ناحية القيمة السوقية ، ولها تأثير كبير على باقي العملات في السوق الخارجي. فحركة أسعار البتكوين تؤثر بشكل كبير على باقي العملات الافتراضية على مستوى العالم . ظهرت البتكوين في عام ٢٠٠٩ واعتمدت على تقنية سلسلة الكتل (البلوكشين ) ، حيث اصبحت العملة الرقمية الاولى حالياً في الاسواق. تم اطلاق البتكوين من قبل شخص او مجموعة غير معروفة او محددة اطلقت على نفسها اسم "ساتوشي ناكاموتو". بعد نجاح البتكوين وارتفاع قيمتها السوقية ظهرت العديد من العملات الاخرى ، الا انه من المقدر ان يتوقف اصدار وحدات جديدة ، ذلك بسبب عدد الوحدات المحدود الذي تم وضعه منذ تأسيسها والبالغ ٢١ مليون وحدة بتكوين ، لضمان الحفاظ على قيمة العملة باستمرار وارتفاع قوتها الشرائية باستمرار عبر الزمن (صالح ، ٢٠٢١، ٩) .

##### ٢ - الايثريوم

الايثريوم (ETH) هو مصطلح مختصر يعبر عن اسم العملة الافتراضية التي تعرف ايضا باسم عملة الخدمات. ظهرت في عام ٢٠١٥ وتمثل ثاني اشهر عملة افتراضية بعد عملة البتكوين من حيث التداول والانتشار على الرغم من حداثةها. الا ان الية اصدارها مختلفة عن الية اصدار البتكوين، حيث تعتمد عملة الايثريوم على منصة (Ethereum) ، وهي منصة عالمية لاصدار

وتوثيق العقود الذكية الذاتية التنفيذ ، ويتم برمجتها في اطار شبكة توزيع لا مركزية، تماثل العقود التقليدية مع تحقيق مستويات اعلى من الامان والثقة . كما تعتمد على تقنية سلسلة الكتل ( البلوكشين ) والسجلات اللامركزية الاكثر تطوراً ( صالح ، ٢٠٢١ ، ١٠ ) .

### ٣ - ليتكوين

قد تكون عملة الليتكوين من اكثر العملات انتشاراً بعد البتكوين والايثيريوم وتتشابه من حيث الخصائص مع عملة ( البتكوين ) ، لكن يوجد امرين رئيسيين فارقين بين العملتين ، تتميز بهما عملة (ليتكوين) ، هما السرعة والقيمة . يستغرق انشاء وحدة بتكوين ١٠ دقائق كحد اقصى ، بينما يتطلب انشاء وحدات ليتكوين حوالي ٢,٥ دقيقة ، بما يوضح فارق السرعة في انشاء وحدات الليتكوين مقارنة بنظيرتها البتكوين ، الذي يصل الى اربعة اضعاف الكمية في الوقت نفسه . كما تتبع عملة ليتكوين تشفير معقد للغاية ، اضافة الى ان عملية التعدين المستخدمة في هذه العملة هي الاكثر تعقيداً مقارنة مع غيرها من العملات الرقمية (صالح ، ٢٠٢١ ، ١١ ) .

### ٤ - الريبل

انشئت عام ٢٠١٣ ، وتعد العملة الافتراضية "الريبل" من اهم واشهر العملات الرقمية الحالية على مستوى العالم ، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث السيولة ، حيث تتدفق الاموال بحرية كاملة ، وقد تم انشاء شبكة لعملة "الريبل" لتسمح بتناقل اي شكل من اشكال العملات بسلاسة ويسر وسهولة ، سواء كان الدولار او الجنيه او الين او "البتكوين" ، وبشهادة كثير من الاقتصاديين فان الوقت هو العامل الوحيد في ارتفاع سعرها في المستقبل القريب ، ومن المحتمل ان تحل محل البنوك في المستقبل من حيث سرعة التحويلات المالية وسهولتها (عامر ، ٢٠١٨ ، ٢٧٣) .

### ٥ - بيركوين

تم طرح هذه العملة عام ٢٠١٢ م ، وتسوق عملة "البيركوين" نفسها بميزة استهلاكها لطاقة اقل ، وكونها مستدامة بيئياً اكثر من العملات الاخرى الموجودة في السوق ، وكذلك تم تصميم العملة بحيث يكون معدل تضخمها واحد في المائة .

وهذه نماذج لبعض العملات الافتراضية الشهيرة المتداولة على شبكة العنكبوت "الانترنت" ، ولكن تبقى عملة "البتكوين" هي الاشهر والاهم في نظر الاقتصاديين وتحتل المرتبة الاولى عالمياً ، لما تمثله من حجم كبير في قيمتها السوقية ( عامر ، ٢٠١٨ ، ٢٧٤ ) .

### ثالثاً:- مستخدمو العملات المشفرة

يشار الى مستخدم العملات الافتراضية بانه الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يحصل على العملات الافتراضية المشفرة لاستخدامها في شراء سلع او خدمات حقيقية او افتراضية (من قبل مجموعة من تجار معينين) او لاجراء عمليات دفع او تحويل مالي ، وللاحتفاظ بالعملات الافتراضية المشفرة لاغراض الاستثمار بها (اي بطريقة مضاربة) ، ويمكن للمستخدم الحصول على عملته الافتراضية من طرق مختلفة منها :- (البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠ ، ٢٦)

- ١ - شراء العملات الافتراضية المشفرة من خلال تبديلها بالنقود القانونية كالورقية والمعدنية.
- ٢ - شراء العملات الافتراضية المشفرة مباشرة من مستخدم عملة اخرى ، اي من خلال منصة التداول وغالبا ما يشار الى هذا النوع من التبادل بتبادل الند الى الند.
- ٣ - الحصول على عدد من قطع العملات الافتراضية المشفرة اذا كانت العملة مبنية على الية توافق الاراء من نوع مفهوم اثبات العمل ، حيث يمكنه ان يستخرج قطع جديدة من خلال المشاركة في التحقق من صحة المعاملات عن طريق التنافس في حل "الغز التشفير" وهنا تكون المكافأة عدد من قطع العملة الافتراضية .

#### رابعاً:- موقف السلطات المالية من استخدام العملات المشفرة

بالنظر الى ارتفاع نمو المعاملات المشفرة ، بات من اللازم على الجهات المعنية العمل على تحديد اطار قانوني لهذه العملات ، حيث قامت العديد من الدول باصدار تحذيرات بشأن المخاطر التي يواجهها مستخدمو العملات المشفرة وبالأخص مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب. لكن من الملاحظ انه ليس هناك اجماع حول تدخل المشرع ، حيث اعتبرت بعض البلدان أن تنظيم الموضوع قد يفهم بمثابة تشريع، وبالتالي تشجيع استخدام هذه العملات . وحذرت بلدان اخرى ، مثل المانيا أو كندا، مستخدمي "البيتكوين" من انهم يتصرفون "على مسؤوليتهم الخاصة" ولا يتوفرون على اي ضمان عام من اي نوع ، فيما يتعلق بفقدان رأس المال . تبنت فرنسا من جانبها نهجا ليبراليا حذرا من خلال عدم حظر العملات المشفرة ولكن من خلال اخضاع المنصات للقانون المؤطر لخدمات الدفع . اما البنك المركزي الاوربي ، فبالرغم من تشجيعه لتقنية "بلوكتشين"، فانه لا يشاطر نفس الرؤية فيما يتعلق بالبيتكوين. لا يعتبرها عملة قانونية ، بل هي "وسيلة تبادل" بدلا من "وسيلة دفع". (امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، ٢٠١٩ ، ١١) .

#### خامساً:- غسل الاموال وتمويل الارهاب باستخدام العملات المشفرة

تثير العملات الافتراضية المشفرة و الاصول المشفرة بشكل عام مخاوف تنظيمية كبيرة لدى السلطات التنظيمية وسلطات انقاذ القانون في جميع انحاء العالم، ولا سيما فيما يتعلق بغسل الاموال وتمويل الارهاب. حيث قامت هيئات دولية ، مثل صندوق النقد الدولي، مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، وبنك التسويات الدولية ، والمنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية ، باصدار تحذيرات متتالية حول العملات المشفرة المختلفة والعروض الاولية للعملة من خلال تقديم المشورة بشأن المخاطر الكبيرة المتعلقة بها ، بما في ذلك مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب ، وامكانية استخدامها لاغراض غير قانونية (البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠ ، ٤١) .



## سادساً:- اثار استعمال العملة المشفرة على الاستقرار المالي

عمل مجلس الاستقرار المالي (FSB) على تقييم اثار العملات الافتراضية على الاستقرار المالي وتوصل الى انه ، استنادا الى المعلومات المتاحة ، لا تشكل الاصول المشفرة خطرا جوهريا على الاستقرار المالي العالمي في هذا الوقت . وبالرغم من ذلك ، تثير هذه الاصول العديد من التحديات المتعلقة بالسياسات العامة ، وهناك حاجة الى المراقبة اليقظة في ضوء سرعة تطورات السوق . لكن، اذا استمر استخدام العملات المشفرة في التطور ، فقد يكون لذلك اثار على الاستقرار المالي في المستقبل . قد تتضمن هذه الاثار:- (امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، ٢٠١٩ ، ٣٠)

• اثار الثقة ومخاطر السمعة على المؤسسات المالية والهيئات المشرفة والتنظيمية.

•المخاطر الناشئة عن الاستعمال المباشر اة غير المباشر للعملات المشفرة من طرف المؤسسات المالية .

•المخاطر الناشئة عن استخدام العملات المشفرة على نطاق واسع في المدفوعات والتسويات.

•والمخاطر الناجمة عن الرسمة السوقية واثار الثروة.

## سابعاً:- الاصول المشفرة

يختلط الحديث غالبا حول العملات المشفرة من حيث كونها احد انواع العملات الافتراضية او كونها احد انواع الاصول المشفرة ، حيث يصنف جزء كبير من الباحثين والخبراء العملات المشفرة كنوع من انواع الاصول المشفرة ، ويعزى ذلك الى وجود الكثير من العملات المتداولة والتي لا يمكن تصنيفها على انها عملات مشفرة بحتة ، ويمكن تعليل ذلك بان هذه الاصول لم يكن الهدف الاساسي وراء انشاءها استبدالها بالمال. ويشار الى الاصول المشفرة بانها اصول رقمية مخزنة تعتمد على تكنولوجيا السجلات الموزعة ، كما تعرف بانها تمثيلات رقمية مشفرة لقيمة او حقوق تعاقدية تعتمد على تكنولوجيا السجلات الموزعة ويمكن نقلها او تخزينها او تبادلها الكترونيا (البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠، ٢٩) .

## المبحث الخامس

### (تطور السلامة المالية في الدول العربية)

#### اولاً:- مؤشرات السلامة المالية

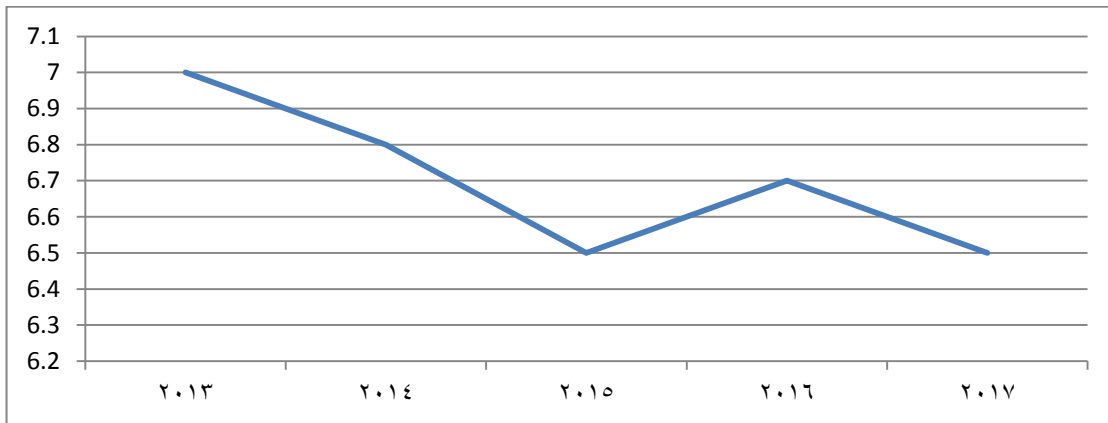
ان مؤشرات السلامة المالية هي مؤشرات للصحة المالية والسلامة المالية للمؤسسات المالية والمصرفية ، وكذلك نظيرتها من الشركات، حيث تلعب هذه المؤشرات دوراً مهماً في تقييم الاستقرار المالي . وقد تم الإشارة الى ان مؤشرات الصحة المالية (السلامة المالية) هي نسب احصائية اقتصادية جديدة نسبياً تعكس مزيجاً من التأثيرات، وهي تنشأ من اطار قياس تحليل السلامة الكلي الذي تم تطويره لرصد أنشطة الشركات المالية، كما انها تنشأ من مقاييس الاقتصاد الكلي المطورة لمراقبة النشاط الكلي في الاقتصاد . ونظراً لاهميتها ، فقد تختلف باختلاف البلدان وتشمل مجموعة مؤشرات منها :- (احمد، ٢٠٢١، ٢٠٧)

١ - مؤشر جودة الاصول

٢ - مؤشر الربحية

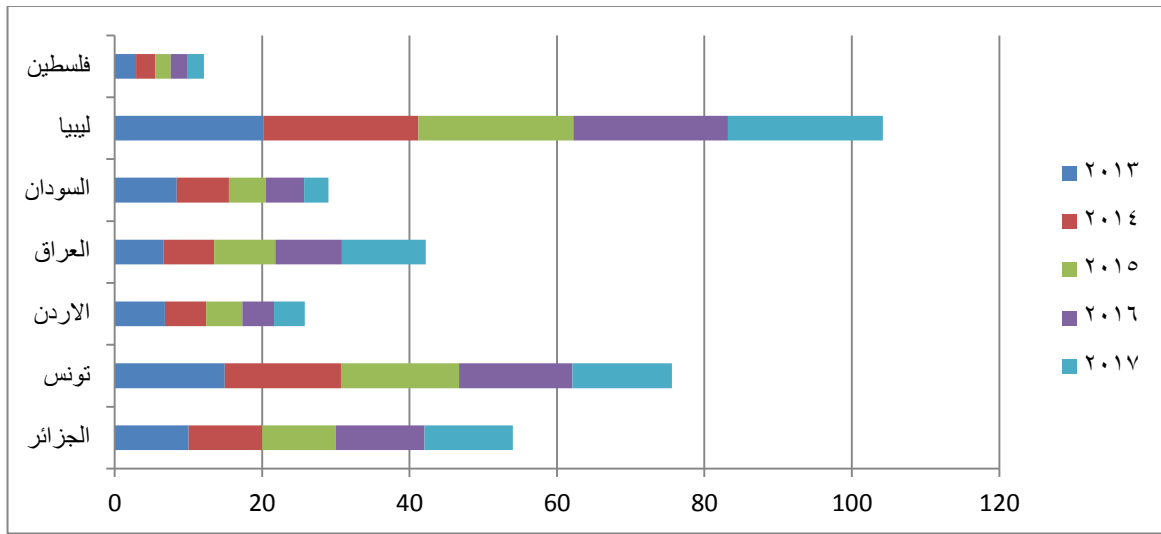
#### ١ - مؤشر جودة الأصول

تعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة ( التسهيلات المتعثرة ) الى اجمالي التسهيلات الائتمانية من اهم النسب التي تقيس جودة الاصول لدى البنوك ، حيث ان مخاطر الاعسار المالي للبنوك تبدأ في اغلبها من نوعية الاصول . اضافة لذلك فان هذه النسبة تعكس قدرة البنك على تحويل الاصول الى سيولة . هذا وقد حافظ متوسط هذه النسبة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات مقبولة، اذ بلغ المتوسط حوالي ٦,٥ في المائة في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٦,٧ في المائة و ٦,٥ في المائة في نهاية عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥ على التوالي، علماً ان المتوسط بلغ ٦,٨ في المائة و ٧,٠ في المائة في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٣ على التوالي.



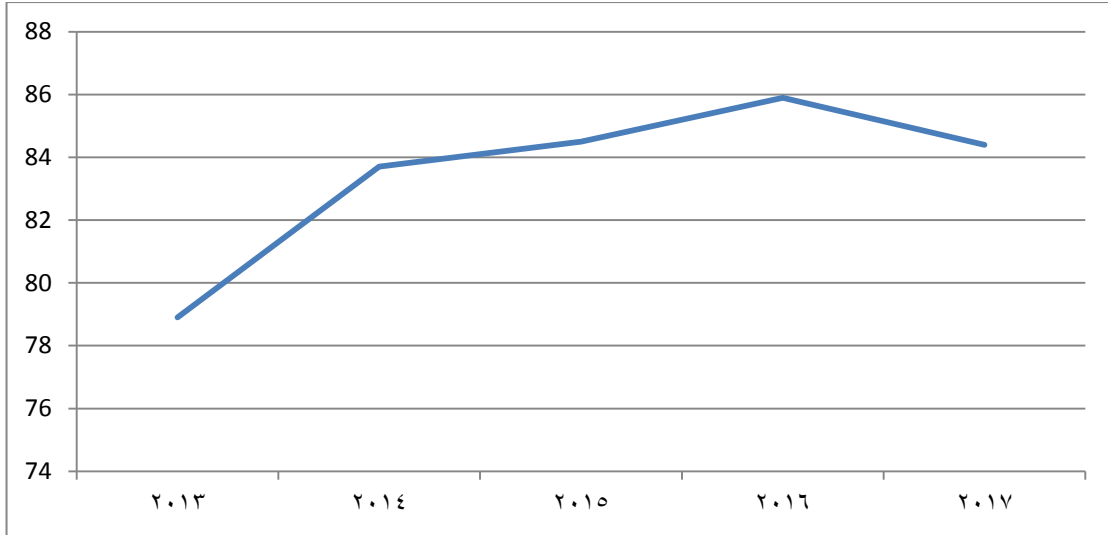
شكل(٥):- تطور متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٣).

جاءت البنوك الليبية في المرتبة الاولى من حيث النسبة الاعلى، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٢١ في المائة في نهاية عام ٢٠١٧. يعزى ذلك الى الظروف السياسية والاقتصادية التي لا تزال تعاني منها ليبيا والتي اثرت على جودة الاصول لدى البنوك الليبية، فيما جاءت البنوك التونسية والبنوك الجزائرية والبنوك العراقية بالمرتبة الثانية والثالثة والرابعة بنسب بلغت ١٣,٥ في المائة و ١٢,٠ في المائة و ١١,٤ في المائة على التوالي، بالنسبة للجزائر فيعزى ارتفاع النسبة بصورة كبيرة الى تركيز الائتمان المقدم من البنوك لشركات ومؤسسات حكومية تعاني في الاساس من مشكلات اقتصادية، اضافة الى استحواذ البنوك الحكومية على نحو ٨٦ في المائة من السوق المصرفي بالجزائر. وتنتج السلطات الجزائرية حاليا برنامج اصلاح مصرفي شامل يتضمن اعادة هيكلة البنوك الحكومية، وتسوية اوضاعها، اضافة الى تخصيص مبالغ لاعادة هيكلة المديونية المستحقة على الشركات والمؤسسات الحكومية. اما فيما يخص تونس، فقد نتجت النسبة المرتفعة للتسهيلات غير العاملة لدى القطاع المصرفي الى اسباب هيكلية ومؤسسية ترجع الى فترة ما قبل سنة ٢٠١٠ وتعمل الهيئات الرقابية حاليا مع القطاع البنكي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة، اما البنوك العراقية فقد جاء ارتفاع النسبة لديها بسبب ارتفاع القروض غير العاملة لدى البنوك الحكومية والتي تمنح قروض اكبر من القروض الخاصة. اما الدول العربية الاخرى فقد جاءت النسبة لبنوكها اقل من ١٠ في المائة كما في الشكل الاتي.



شكل (٦):- نسبة التسهيلات غير العاملة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل افرادي للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) %.

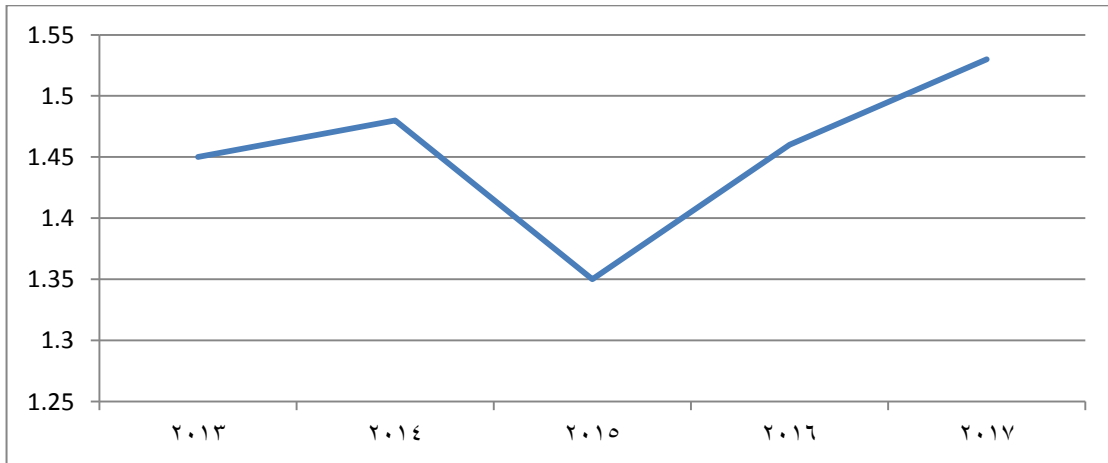
اما فيما يخص نسبة تغطية مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد بلغ متوسط هذه النسبة حوالي ٨٤,٤ في المائة في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٨٥,٩ في المائة في نهاية عام ٢٠١٦ كما في الشكل الاتي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، ٦١).



شكل (٧):- تطور نسبة تغطية مخصصات القروض الى اجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).

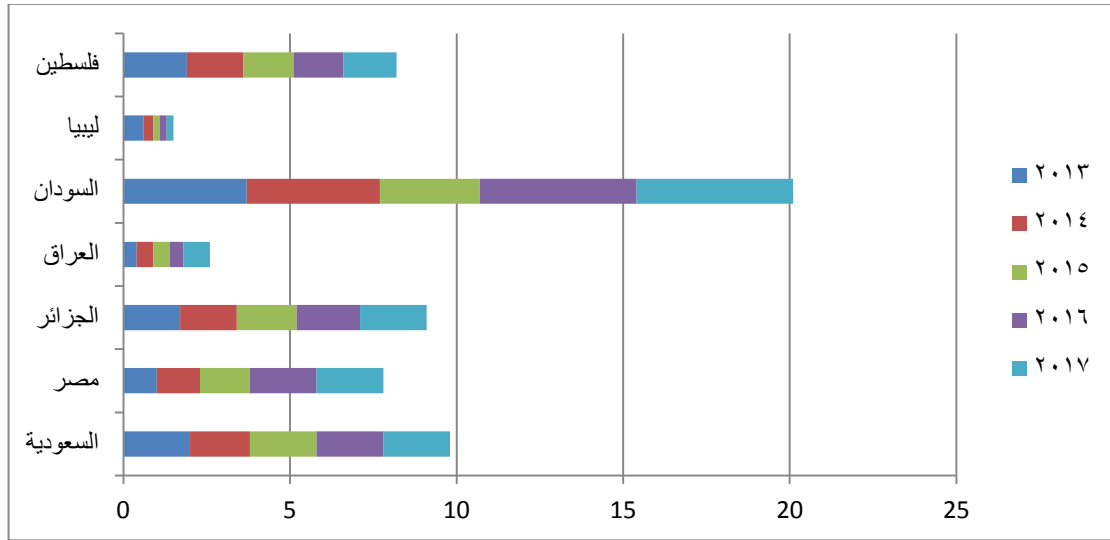
**٢ - مؤشرات الربحية :-** تشمل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، ٦٦).

- **معدل العائد على الموجودات:-** يشير معدل العائد على الموجودات بصورة اساسية الى كفاءة عملية منح الائتمانات ، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الاصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي ، وزيادة درجة الثقة في سلامته. وخلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) حافظت معدلات العائد على الموجودات على نسب تراوحت بين (١,٣٥، في المائة - ١,٥٣ في المائة) كما في الشكل الاتي.



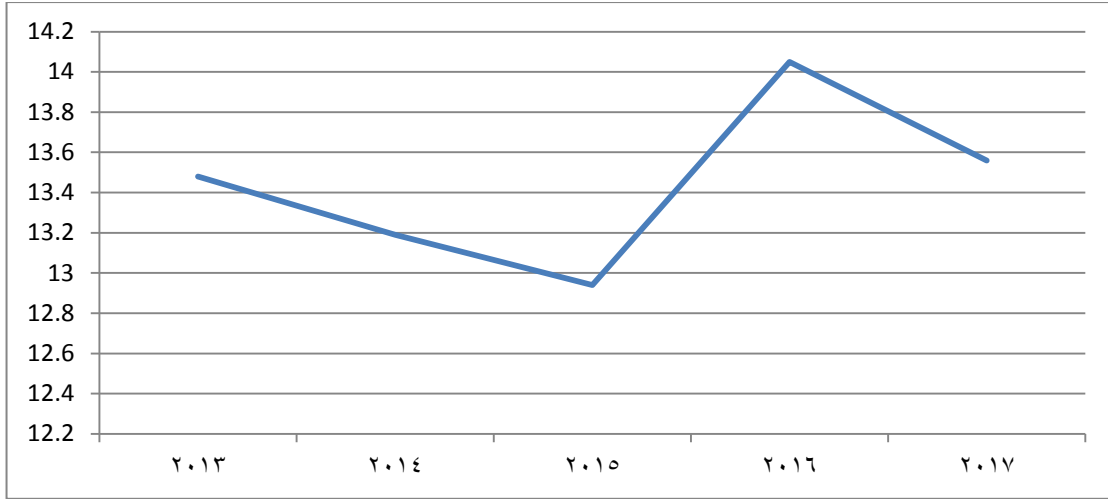
شكل (٨):- تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).

وقد حققت البنوك السودانية اعلى نسبة ، اذ بلغت ٤,٧ في المائة ، تلتها البنوك السعودية والمصرية والجزائرية بنسبة ٢ في المائة، اما اقل نسبة فكانت للبنوك الليبية والعراقية بنسب بلغت ٠,٢ في المائة، ٠,٨ في المائة على التوالي، ويلاحظ من الشكل (٩) أن القطاع المصرفي في الدول العربية حافظ على معدلات موجبة لهذه النسبة رغم الصدمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الفترة المذكورة ، مما قد يشير الى قدرة ادارات القطاع المصرفي على توظيف مصادر امواله بشكل كفؤ اضافة الى فعاليته في ادارة موجوداته كما في الشكل الاتي.



شكل(٩):- تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل افرادي خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).

- معدل العائد على حق الملكية:- حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على متوسط مستقل لمعدل العائد على حق الملكية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) تتراوح بين (١٢,٩٤ في المائة - ١٤,٠٥ في المائة ) ، حيث بلغ المتوسط حوالي ١٣,٥٦ في المائة في نهاية عام ٢٠١٧ وبانخفاض طفيف عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٦ اذ بلغ ١٤,٠٥ في المائة ، ويمكن القول بأن بقاء معدل العائد على حق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة تشير الى الاداء الجيد للبنوك وفعاليتها في استخدام اموالها الامر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن ان تعترض لها مستقبلا كما في الشكل الاتي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، ٦٦).



شكل (١٠):- معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).

ويتضح ان الجهاز المصرفي في الدول العربية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) كان قادرا على تحمل الصدمات المالية والتطورات الاقتصادية حيث واصل القطاع المصرفي في الدول العربية دوره الهام بما يعزز النمو الاقتصادي عن طريق اجتذاب السولة واعادة توجيهها للاستثمار لتحقيق مستوى جيد من جودة الاصول و الربحية بحيث جاءت البنوك اليبية بالمرتبة الاعلى ومن ثم البنوك التونسية ، الجزائرية و العراقية بالمرتبة الثانية ، الثالثة والرابعة على التوالي من حيث جودة الاصول . وقد حققت البنوك السودانية اعلى نسبة ومن ثم تلاها البنوك السعودية والمصرية و الجزائرية على التوالي . ولهذا ان تطوير التشريعات والبنية التحتية وتنفيذها ضروريان لسلامة والمحافظة على الاستقرار المالي.

#### ثانيا:- دور العملات الافتراضية في تطوير النظام المالي

عارضو العملة هم الاعضاء من الافراد او الكيانات الذين يقومون بتقديم وعرض عدد من قطع العملة الافتراضية المشفرة للمستخدمين خلال العرض الاولي للعملة (ICOs) سواء بمقابل او دون مقابل في اطار برنامج محدد الاشتراك ، وعادة ما يتم من خلال العروض الاولية للعملات تمويل تطوير المزيد من العملة او تعزيز شعبية العملة والترويج لها . ويشار الى مخترعي العملة ، بانهم افراد او منظمات قاموا بتطوير الاسس التقنية للعملة الافتراضية المشفرة و وضع القواعد الاولية لاستخدامها(البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠، ٢٩) .

#### ثالثا:- مبدلو العملات المشفرة و منصات التداول

يمثلون احد الادوار الرئيسية في منظومة العملات الافتراضية المشفرة ، وهم الاشخاص او الكيانات الذين يقدمون خدمات الصرف لمستخدمي العملات الافتراضية المشفرة ، والذي يمكن تشبيهه بشركات الصرافة او البورصات وعادة ما يكون ذلك مقابل دفع رسوم معينة ظ.اي عملة) ، ويسمح مبدلو العملات الافتراضية المشفرة لمستخدمي هذه العملات ببيع ما يمتلكون من عملات افتراضية مشفرة مقابل العملات القانونية او شراء عملات مشفرة جديدة باستخدام العملة القانونية ، ومن الامثلة على مبدلي العملات المشفرة منصات ( Bitfinex, Kraken )

(Coinbase, GDAX, HitBTC). بالإضافة الى مبدلي العملات الافتراضية المشفرة ، تلعب ما يسمى ب"منصات التداول" أيضا دورا مهما في تبادل العملات الافتراضية المشفرة وابرزها ، السماح لمستخدمي هذه العملات بشراء العملات نقدا . ويشار الى منصات التداول بانها اماكن في السوق تجمع مستخدمين مختلفين من العملات الذين يتطلعون الى شراء او بيع العملات الافتراضية المشفرة ، وتزويدهم بمنصة تمكنهم من خلالها بالتداول بشكل مباشر فيما بينهم. كما يشار ايضا الى منصات التداول في بعض الاحيان باسم "تبادل الند للند" او "التبادلات اللامركزية". وهي تختلف عن مبدلي العملات الافتراضية المشفرة بعدة محاور، فهم لا يشترون او يبيعون العملات الافتراضية المشفرة لصالحهم الخاص ، وانما توفير هذه العمليات للغير ، ويتم تشغيلها حصرا بالبرامجيات ، حيث تقوم هذه المنصات بالمساعدة على التواصل بين المشتري والبائع كنقطة وسيطة مما يسمح لهم بغقد اتفاقيات البيع والشراء عبر الانترنت او حتى شخصيا (وجها لوجه) ومثال ذلك المنصة المشهورة (Local Bitconins) لتبادل عملة "البتكوين" (البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠، ٢٧) .

الجدول الاتي يوضح بعض العملات الافتراضية المشفرة

الجدول (٢):- بعض العملات الافتراضية المشفرة

العملة	الرمز	السعر	القيمة
١ - Bitcoin	BTC	46,369	\$881.80B
٢ - Ethereum	ETH	3,493.39	\$420.36B
٣ - Tether	USDT	1.0001	\$82.32B
٤ - BNB	BNB	446.77	\$73.91B
٥ - USD Coin	USDC	0.9998	\$51.61B

المصدر من اعداد الباحثين بالاستناد الى <https://sa.investing.com>

يتضح من الجدول (٢) بان عملة Bitcoin والتي يرمز لها بBTC كانت بسعر (46,369) وبقيمة (\$881.80B) وهي اعلى عملة وفضلها، وعملة Ethereum التي يرمز لها بETH كانت بسعر (3,493.39) وبقيمة (\$420.36B) وهي ثاني اعلى عملة وثاني افضل عملة ، وعملة Tether التي يرمز لها بUSDT كانت بسعر (1.0001) وبقيمة (\$82.32B) وهي ثالث اعلى عملة وثالث افضل عملة ، وعملة BNB التي يرمز لها بBNB كانت بسعر (446.77) وبقيمة (\$73.91B) وهي رابع اعلى عملة ورابع افضل عملة ، اما عملة USD Coin والتي يرمز لها بUSDC كانت بسعر (0.9998) وبقيمة (\$51.61B) وهي خامس اعلى عملة وخامس افضل عملة .

## الاستنتاجات

- ١ - ان للاستقرار المالي اهمية في حماية القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر المالية والازمات الاقتصادية المعرض لها .
- ٢ - ان تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي مهمة جدا لمواكبة التطورات لتلبية متطلبات الزبائن.
- ٣ - ان للسلامة المالية دور مهم للحفاظ على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي ، من خلال التنبؤ بالصدمات المالية ، لكي يكون القطاع المصرفي سليم ولا يضر بالزبائن المرتبطين به .
- ٤ - ان العملات المشفرة تختلف عن النقود الالكترونية فالعملة المشفرة هي عملة مستقلة افتراضية والنقود الالكترونية اصلها نقود حقيقية ، وان عملة البتكوين هي اعلى عملة وافضلها بقيمة \$B٨٨١,٨٠ .
- ٥ - ان مؤشرات السلامة المالية مهمة للغاية لان هذه المؤشرات توفر معلومات اساسية عن المؤسسات المالية ، فمن خلال مؤشر جودة الاصول تم الاستنتاج بان البنوك الليبية كانت بالمرتبة الاعلى اذ بلغت نسبتها ٢١% ، ومن خلال مؤشر الربحية كانت البنوك السودانية بالمرتبة الاعلى اذ بلغت نسبتها ٤,٧% .

## المقترحات

- ١ - الاجتهاد في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي لمواجهة المخاطر المالية الحالية والمستقبلية والازمات الاقتصادية.
- ٢- ضرورة تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي بما يلائم مع التطورات التي تحدث في الدول العربية لتلبية متطلبات الزبائن.
- ٣ - ضرورة الاهتمام بالسلامة المالية الامر الذي يتطلب وضع عدة مؤشرات لتقييم مدى الاستقرار المالي وقياس سلامة القطاع المصرفي لدعم وتعزيز سلامة النظام المالي للدولة.
- ٤ - وضع ظوابط ومراقبة منصات الانترنت التي يجري من خلالها بيع وشراء العملات الافتراضية بالعملة الحقيقية ، وان قيمتها على هذه المنصات غير مضمونة وفيها مخاطر عدة منها مخاطر السمعة على المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية قد تؤدي الى الاخلال بالاستقرار المالي.
- ٥ - ضرورة وضع وتطوير انظمة لمؤشرات السلامة المالية للمساعدة في تعزيز الاستقرار المالي وتطوير التشريعات والبنية التحتية للقطاع المصرفي للمحافظة على الاستقرار المالي وسلامته .



## قائمة المصادر

### اولاً:- القرآن الكريم

١. سورة المجادلة ، آية (١١) .

### ثانياً:- التقارير و المنشورات الرسمية

٢. امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي ، ٢٠١٩ ، "مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي" ، رقم ١١٧ .
٣. البنك المركزي الاردني ، ٢٠٢٠ ، "العملات المشفرة" ، دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
٤. الشاذلي ، احمد شفيق ، ٢٠١٤ ، "الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه" ، صندوق النقد العربي.
٥. شيناسي ، غاري ، ٢٠٠٥ ، "الحفاظ على الاستقرار المالي" ، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية ٣٦ .
٦. صالح ، أيمن ، ٢٠٢١ ، "واقع العملات الرقمية" ، صندوق النقد العربي، سلسلة كتابية تعريفية (العدد ١٠) موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي.
٧. صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، "تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية".

### ثالثاً:- الرسائل والاطاريح الجامعية

١. الجبوري، سمر سمير فاضل شبيت، ٢٠٢٠، "دور الائتمان المصرفي في الاستقرار المالي لعينة من البلدان العربية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٧"، بحث غير منشور لنيل شهادة دبلوم عالي في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
٢. الطائي، اسراء نظام الدين حسين، ٢٠١٧، "دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي"، بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء.
٣. بوصاق، عمار ، ٢٠١٥ ، "تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي" ، بحث غير منشور لنيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة.
٤. ريمة ، ذهبي، ٢٠١٣، "الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (٢٠٠٣م-٢٠١١م)"، بحث غير منشور لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينية.
٥. طهير، كمال، ٢٠٢١ ، "دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة البنك المركزي الاردني-"، بحث غير منشور مقدم لنيل شهادة ماستر اكايمي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي
٦. فريدة ، فرطاس، و خديجة، حملا، ٢٠١٩ ، "دور المصارف الاسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية -دراسة عينية -" ، بحث غير منشور مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٧. كسيس، لبنى ، و بوخاري، مريم، ٢٠١٧ ، "تقييم فعالية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي -دراسة حالة البنك الفيدرالي الامريكي-" ، بحث غير منشور لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

٨. مخالفة، فايزة ، و رويح، مريامة، ٢٠١٩، "الابتكارات المالية وأثرها على الاستقرار المالي العالمي – دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي- " ، بحث غير منشور لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيل-.
٩. يحيوي، أسماء، ٢٠١٥، "دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي" ، بحث غير منشور مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة.

## رابعاً:- البحوث العلمية

١. احمد، ضحى ذياب، ٢٠٢١، "تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية(FSI) في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ١٢٩ .
٢. السباعوي، مشتاق محمود ، و احمد، سلام انور، و سليمان، يالجين فاتح، ٢٠١٢، "الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي" ، بحث منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كركوك، العراق ، مجلد ٢ ، عدد ٢.
٣. بن باحان، محمد، ٢٠١٤، "دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي" ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد ٥.
٤. بن دايدة ، أسيا ، و سفاري ، أسماء ، ٢٠٢٠ ، "الاستقرار المالي في الجزائر بين تطبيق المعايير الدولية والتبعية النفطية" ، مجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ١٢ ، عدد ٤.
٥. بن دايدة، اسيا ، و سفاري، أسماء، ٢٠٢٠ ، "الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية – أي دور للبنوك المركزية BCE و FED نموذجاً" ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد ٧، العدد ٢.
٦. جاسم ، عباس ، ٢٠٠٧، "التطورات المصرفية في العراق" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٣.
٧. حمزة ، شيماء مطشر ، ٢٠١٤ ، "استدامة البنى التحتية للمدينة العارقية دراسة تحليلية لمدينة بغداد" ، المجلة العراقية لهندسة العمارة، المجلد ٢٩، العددان ٣-٤ .
٨. حمزة، ضويفي، و عبد القادر ، بو كرديه، ٢٠٢٠ ، "تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق معيار جودة البنية التحتية " ، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد ١٥، العدد ١.
٩. زينب، كريمي ، و سمرة ، مباركي، ٢٠٢١ ، "قياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧" ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ٧، عدد ٢.
١٠. سعد ، منتظر فاضل ، ٢٠١٥ ، "التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، العدد ٣.
١١. عامر ، احمد ، ٢٠١٨ ، "العملات الرقمية (البيتكوين انموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الاسلام" ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد ١٦ ، العدد ١ .
١٢. عزة ، الازهر ، و ميسي ، سارة ، و ميرة ، محمد الامين ، ٢٠١٨ ، "البنى التحتية : مفاهيم واساسيات" ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد ١، العدد ٢.
١٣. كاظم ، عذراء شهيد ، ٢٠٢١ ، "قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية " ، مجلة واريث العلمية ، مجلد ٣، عدد ٧.
١٤. مبارك، خالد موسى ، و لحيلج، الطيب ، ٢٠١٨ ، "منهج التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي" ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد ٥، العدد ٢.
١٥. محمد ، رتيعة، ٢٠١٦ ، "تحليل اداء واصلاحات القطاع المصرفي في الدول العربية" ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد ٣.
١٦. محمد، مرابط ، و الياس، حناش، ٢٠٢٠ ، "تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة مجاميع المعرفة" ، المجلد ٦ ، العدد ٢.

١٧. مصطفى، العراقي ، و عبد المجيد، قدي، ٢٠١٦، " ضوابط واليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي" ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد ٢، العدد ١٥ .
١٨. موسى، حيدر طالب، و مهدي ، صباح رحيم و عذافة ، حيدر حسين ، ٢٠١٩، " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٧) " ، جامعة بغداد .

#### خامسا:- المؤتمرات العلمية

١. مليكة ،صديقي، و عبد الغاني، بن علي ، ٢٠١٨ ، "الاستقرار المالي والدور الجديد للبنوك المركزية" ،الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر .
٢. نصر الله، عبد الفتاح احمد ، و ابو زيادة ، زكي عبد المعطي، ٢٠١٨، "دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين" ، بحث غير منشور مقدم الى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين.

#### سادسا:- الانترنت

١. <https://sa.investing.com>

#### سابعا:- المصادر الاجنبية

- 1 . Financial Stability Board, 2017 , Financial Stability Implications From FinTech, 27 June .
- 2 . J.Morgan, Peter & Pontines , Victor, 2014, Financial Stability and Financial Inclusion, No.488 .